وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–
كلية الآداب واللغات والفنون
قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في اللغة العربية وآدابها
تخصص لسانيات عامة :
الموسومة بـــ :

الاستغناء ودلالته في القرآن الكريم
آيات من سورة البقرة أنموذجا

إعداد الطالبة:
■ بن عيسى نعيمة

إشراف الأستاذ :
– دين العربي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: تامي مجاهد.....رئيسا
الأستاذ: دين العربي.....مشرفا ومقررا.
الأستاذ: شعيب يحي.....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1438–1439هـ/2017–2018م.

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله
كلك ١٤١٧

شكر وعرفان

قال سبحانه عز وجل: ﴿.....وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ سورة طه، الآية رقم 114.

" اللهم إني أسألك علما نافعا، ورزقا طيبا، وعملا متقبلا"

إن الحمد والشكر لله تعالى، على ما منّ به من نعم علينا، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم".

وبعد:

إذ وجب علينا شكر الله ثم شكر الوالدين الكريمين

وعظيم الامتنان وجزيل الشكر، وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور " دين العربي"

الذي أمدنا لنا يد العون، فبارك الله فيه.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بمناقشة هاته المذكرة.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الإهـــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، وإلى من فرش لي الطريق

ورودا بعرقه وشجعني على المواصلة ...**أبي**.

إلى وردتي البيضاء المزروعة في جنان الرحمن إلى ...**أمي**

"يرحمها الله".

إلى أخواتي الحبيبات و إلى إخوتي الأحباء.

إلى صديقاتي دون استثناء.

إلى من لم تسعهم مذكرتي ووسعتهم ذاكرتي.

نعيمة

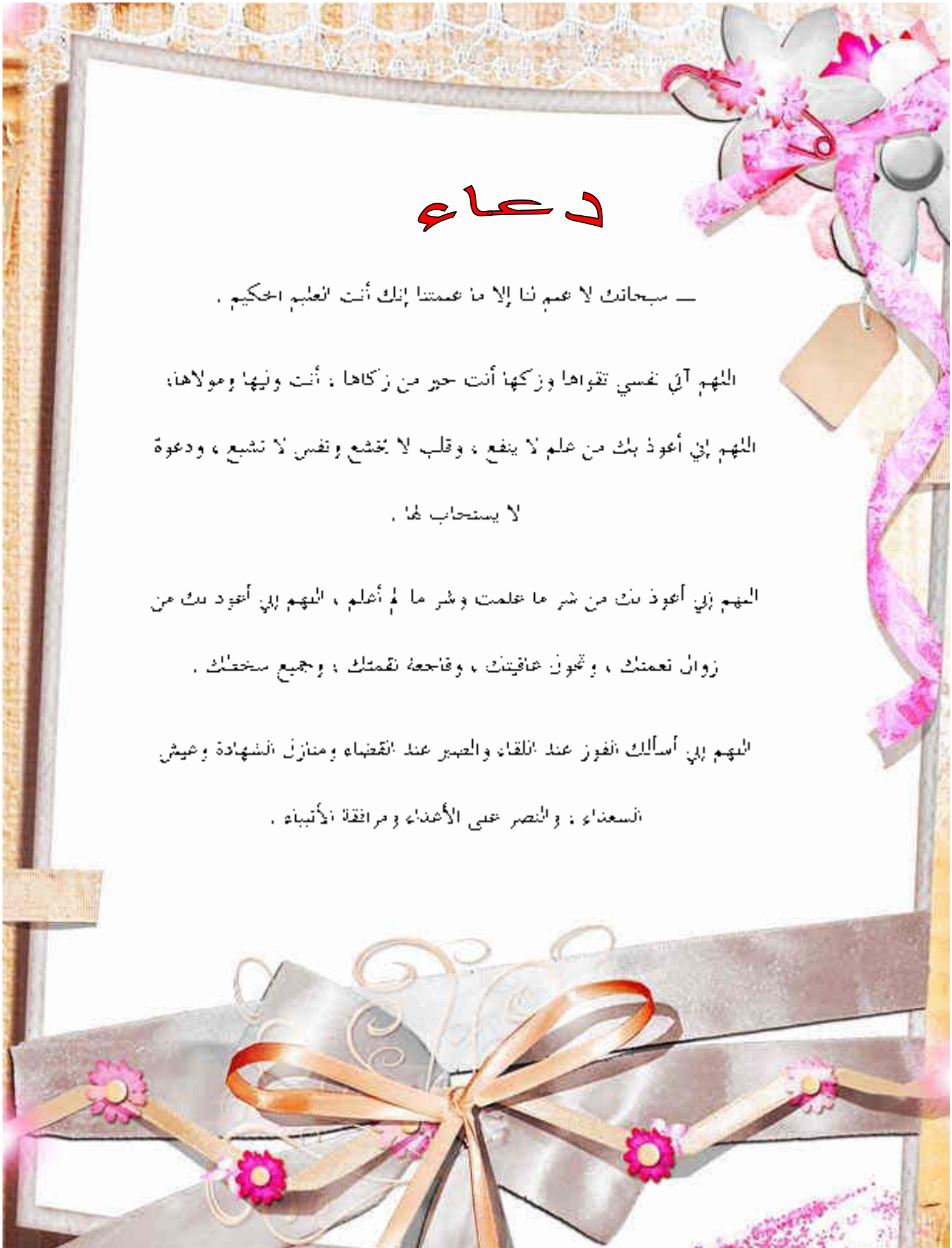

دعاء

ـــ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .

اللهم آتِ نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها ، أنت وليها ومولاها،

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ونفس لا تشبع ، ودعوة

لا يستجاب لها .

اللهم إني أعوذ بك من شر ما علمت وشر ما لم أعلم ، اللهم إني أعوذ بك من

زوال نعمتك ، وتحول عافيتك ، وفاجعة نقمتك ، وجميع سخطك .

اللهم إني أسألك الفوز عند اللقاء والصبر عند القضاء ومنازل الشهادة وعيش

السعداء ، والنصر على الأعداء ومرافقة الأنبياء .

مقدمة

مقدمة:

قد تنوعت أساليب البيان في القرآن الكريم، وتعددت صوره، فكان منها أسلوب الاستغناء والإضمار والحذف والإظهار الذي امتاز بكثرة تطبيقاته وتنوعها في القرآن الكريم، ومن هنا جاءت هذه المذكرة تحت عنوان: " الاستغناء ودلالته في القرآن الكريم" لتحيي هذا الموضوع.

بحيث تتناول هذه الرسالة أسلوب الحذف والاستغناء في القرآن العظيم، فهي تجمع بين النظرية والتطبيق والكشف عن مظهر من مظاهر الإعجاز البياني للقرآن الكريم، وجمع بعض ما كتب حول هذا الموضوع في كتب النحو والبلاغة، وكتب علوم القرآن والتفاسير.

ثم محاولة تحليل وفهم هذه الظاهرة، وتركز هذه الرسالة على جانبين بعد بيان التعريفات، والأصول النظرية لظاهرة الاستغناء خاصة في القرآن الكريم؛ ولعل من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع الرائع أولا لأن العربي لغتنا وثانيا أن علم النحو بحر واسع وذا أهمية كبيرة.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعرض مظهرا من مظاهر البيان والإعجاز اللغوي والفني، وعليه فهي تسهل على المنشغلين بالتفسير وعلومه الإحاطة بمثل هذه المواضيع، ومعرفة الصلة القوية بين البلاغة وأبوابها والنحو وعلومه وكذا الاستفادة منها في تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى، وبيان القيمة العلمية لهذه الأغراض في فهم آيات القرآن وإعجازه.

فقد سعت دراسة القدماء للكشف عن العديد من الأساليب كأسلوب الإضمار والإظهار و الإبدال والتعويض، والحذف والاستغناء في القرآن الكريم وذلك من خلال تحديد التعريفات الاصطلاحية لكل منهم، وبالتالي وضع موازنة لبيان القيمة العلمية لهذه الأغراض.

ومن هنا كانت **إشكالية** بحثنا هو: **ما المقصود بالاستغناء؟ وما الداعي لاستخدامه في اللغة العربية؟**.

أما عن **الفرضيات** فتمثلت فيما يلي : ربما تكثرها أو قلتها في القرآن الكريم والدرس اللغوي القديم والحديث أو ربما تشابه الكبير بينها وبين العديد من الظواهر المختلفة، أو ربما محاولة التعريف ومعرفة جوانب الاختلاف والتشابه.

وقد تناولت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستمد عناصره من بلاغة القرآن، ومن الشعر واعتمدت في ذلك على مصادر ومراجع لعل أهمها الاشتباه والنظائر في النحو، معجم اللغة العربية أحمد مختار، وقد قضت الدراسة أن يقع البحث في مدخل وثلاثة فصول:

تناولت في المدخل التعريف بالاقتصاد اللغوي من الناحية اللغوية، والاصطلاحية، إضافة إلى بعض المصطلحات الرئيسية ، كما تناولت في الفصل الأول التعريف بالاستغناء وأصوله عند القدماء والمحدثين.

أما الفصل الثاني بعض المصطلحات القريبة من العنوان كالإضمار والحذف.

والفصل الأخير كدراسة تطبيقية بتقديم بعض نماذج من القرآن الكريم، وخاصة في سورة البقرة.

وخاتمة تضم أهم النتائج المتحصل عليها.

ولست أغفل عما واجهني من صعوبات وهذا من الطبيعي جدا أن نجد بكل عمل صعوبات جمة وتكون مرتبطة بالدراسة، ولعل أبرز صعوبة هي الحصول على المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع، وبشكل دقيق، ولكن بعون الله تذللت هذه الصعاب.

والله أسأل أن يلهمني التوفيق في عملي، وهو حسبي وهادي إلى سواء السبيل.

المدخل :

مظاهر الاقتصاد اللغوي

يعتبر الاقتصاد اللغوي ظاهرة لغوية، فقد وردت هذه الظاهرة في القرآن الكريم، كما وردت في شواهد النحاة والبلاغيين، فالنحوي مثلا يتظر إليها من ناحية بطرح أسئلة هل يجوز حذف كلمة مقابل وجود علامة إعرابية، تنوب عن ذلك، بحيث أجازوا " حذف الفاعل والمفهوم، أما البلاغيون فينظرون إلى الاقتصاد من زاوية أداء الجملة للمعنى، فدرسوا حقيقتها وطريقة اللجوء إليها فالاقتصاد عندهم ملفت للانتباه، وله أغراض بلاغية"[1].

أما علماء الأصوات فينظرون إليه من خلال خدمته للأصوات، وكيف يمكنها أن تؤدي المعنى بوجوده، وذلك من خلال الظواهر الصوتية، وكذلك الدلاليون فهم ينظرون إليه من خلال بناء الكلمة فقد جوزوا بناء كلمة من خلال اجتماع عدة حروف من عدة كلمات وهذا ما يعرف بالنحت والذي يعتبر أكبر سمات الاقتصاد وعليه " يقال في اللغة: القصد في الشيء: خلاف الإفراط: وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة أن لا يُسرف ولا يُقتر، يقال مقتصد في النفقة وقد اقتصد"[2]

أما الاقتصاد في اصطلاح اللسانيين: " أن يكون المعنى المندرج تحت عبارة حسب ما يقتضيه المعبر عنه مساويا له من غير زيادة: فيكون إفراطا، ولا تقصانا فيكون تفريطا"[3]

والاقتصاد اللساني هو ذلك البحث الدائم عن التوازن بين الحاجات المتناقضة.

فالاقتصاد ظاهرة لغوية هدفها استخدام أقل جهد ممكن، بحيث تؤثر في المتلقي فتجعله يتصور ما يناسبه ويعطيه متسعا من الوقت يتوهم فيه الكثير من الأشياء التي يمكن أن يحتمل معناها اللفظ المقتصد فيه.

ومن سماته المعروفة الإيجاز عن الاختصار والحذف والإضمار والإبدال....، فالإيجاز هو أحد أقسام الاقتصاد، وهو فرع من علم المعاني، ويقصد به أداء المقصود من الكلام، بأقل قدر من

---

[1] وردة عامري، الاقتصاد اللغوي في الدرة، مصر، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م، ص10.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، لبنان، مجلد خامس، الجزء 07، ص364.

[3] محمد الرفاعي، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، دار الكتب العلمية، مصر، القاهرة، ط1، 1410هـ/1990م، ص30.

الألفاظ حيث يقول: الجاحظ " أن التقابل للتخفيف، والتصوير للتعريف، والتكرار للتوكيد والإكثار للتشديد"[1].

وأما أبو الحسن بن عيسى الرماني فقد قال عنه: "أنه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف"[2].

هذا يعني أنه نوع شريف من الكلام يتعلق به فرسان البلاغة، بحيث يراعون ويهتمون بالكلام القليل دون إخلال في المعنى، فالمعاني أولى بالاهتمام لهم التركيب، كما أن ترك الذكر في الكثير من الأحيان يكون أفصح من الذكر في حد ذاته، وكما يعد الصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة.

"يقول ابن رشيق:

سكت له ظنا بعرضي فلم أجب * * * ورب جواب في السكوت بليغ.

ما سكتنا عنك عيّا * * * رب نطق في السكـــــــوت."[3]

وهنا يعد السكوت أبلغ جواب في أغلب الأحيان، ويقصد بذلك الاقتصاد وغاية المتكلم في اللجوء إليه واستعماله، وهي احترام المتلقي والخوف عليه من الملل لأن كثرة الإطناب تكلف الكثير من الوقت والجهد.

يقول الفرزدق: " ...إن رأيتها في الصدور أوقع، وفي المحافل أحود"[4].

وهنا دليل على أن الشعراء يلجأون إلى الاقتصار والإيجاز، في شعرهم، وعليه فإن الاقتصاد سليقة في بلاغة العرب، وطبعهم فحرصوا عليه، دون التأكيد عليه كمصطلح، فقاموا بحذف الحرف والكلمة والجملة.فمادة (وجز) في مجموع استخداماتها تفيد الخفة والسرعة، والفعل المجرد منها " وَجُز" ككرم، يقال وَجَز منطقك وجازة".[5]

أي هو وَجيز أي قصير سريع الوصول إلى الفهم..

---

[1] عبد السلام محمد هارون رسائل الجاحظ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1991م، ص150.

[2] الرماني، الألفاظ والرسائل في إعجاز القرآن، دار المعرفة، مصر، القاهرة، ط2، 1976م، ص76.

[3] القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، دار جيل، القاهرة، مصر، ط2، 1963م، ص234.

[4] أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1371هـ، 1952م، ص180.

[5] الخضيب بن عبد الله الحويقل، الوجيز في اللغة، مؤسسة آل ياسين، دار الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1414هـ، 1994م، ص150.

أما في المعنى الاصطلاحي فنجد أن الإيجاز كما عرفه السكاكي:" وصف نسبي في مقابل الإطناب فلابد من قياسه إلى شيء متوسط ليكون التعريف بالمقارنة مع ذلك المتوسط، فقرر تسميته المتوسط بين الإيجاز والإطناب متعارف الأوساط"[1]

ومنه أداء الكلام بأقل عبارات متعارف عليها، وفي حقيقة الأمر الإيجاز دلالة اللفظ على المعنى المقصود من غير زيادة ولا نقصان وبالرغم من كثرة التعريفات، غير أنها تبدو متقاربة تدور حول معنى واحد فهو يتركب من جانبين لفظي ومعنوي.

أما الجانب المعنوي فهو الوفاء بالمعنى كاملا وضمان توصيله إلى المستقبل الذي يجعله متساويا تماما مع المتلقي أو الباحث في العلم به.

أما الجانب اللفظي فهو الاقتصاد في اللفظ بما يعني البراعة في استخدام الكلمات القليلة وتعويرها في هيئة خاصة تفي بالغرض.

وعليه فإن الأديب يتمهل في اختيار الكلمة التي تصيب الهدف، وهو المعنى والكلمة هي مرآة عاكسة لوجهة نظر ما، حيث تشع وتوحي بأحوالها، ثم يتروى في صياغة الجملة بعد تثبيت الكلمات التي تحمل المعنى." ...والعرب تختصر الكلام، ليحققوه نعلم المستمع بتمامه، فكأنه في تمام القول".[2]

إن السر الحقيقي في هذه القيمة التي يحظى بها أسلوب " الإيجاز" يعتمد على أمرين أساسيين هما القصد في اللفظ، والوفاء بالمعنى فإما أن يعبر عن مراده إجمالا لا تفصيلا، فبذلك لا يوفي المعنى حقه ولا يبلغ ما يريد، وإما التفصيل فهو يضطر إلى **الحذف** فيحذف الكثير من الأدوات التي توضح المعنى، وبذلك يكون كلامه غير متساو، وهنا يدخل دور عملية الحذف والتي تعتبر من أهم وسائل الاقتصاد اللغوي، وجزء مهما في ظاهرة الاستغناء.

وعليه لا يمكن الإطالة في هذا الجانب، ولكن يمكن تقديم لمحة بسيطة عنه ترشدنا إلى فحوى هذا المصطلح.

---

[1] السكاكي مفتاح العلوم دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط2 1407هـ 1987م ص188.

[2] ابن جني الخصائص دار الكتب المصرية القاهرة مصر ط4 1970 ص30.

" **فالحذف** كما عماد بعضهم " **المجاز المختصر**" و بعضهم المجاز المحذوف".

وعرفه ابن الأثير: " ما يحذف منه المفرد والجملة لدلالة على فحوى الكلام المحذوف".[1]

وعرفه الزركشي أنه: " إسقاط جزء الكلام كله لدليل".[2]

وعليه فاللغة العربية أكثر وسائلها في التعبير، هو **المجاز**، ومن ذلك ، **الحذف** الذي هو ضرب من ضروب **الإيجاز**، وهذه هي سمات لغة الضاد التي توصف بالفصاحة والبيان في الإيجاز.

والحذف في اللغة العربية، دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر؛ " فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، ولا يكون الحذف اعتباط بل الأصل في المحذوفات جميعا أن يكون في الكلام ما يدل عليها".[3]

ويكون ذلك من خلال قرائن دلالية كأن تكون القرائن مثلا لفظية أو سياقية، أو عقلية، ويأتي الحذف على أشكال مختلفة منها حذف الجملة من الكلام، وحذف جملة الشرط، وحذف الجملة الفعلية، وحذف المبتدأ، والمفاعيل، والمضاف، وكذلك حذف الحروف منها حروف الجر والنداء.

وعليه فإن الحذف في مفهوم العام يعني أن يحذف شيء من العبارة بحيث لا يخل الفهم، عند وجود ما يدل على المحذوف بطبيعة الحال القرائن بأنواعها.

والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ، والمعروف عن اللغة العربية أنها تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام، وذلك ببلاغة وبراعة.

فقد سئل أبي عمرو بن العلاء: " أكانت العرب تطيل؟ فقال نعم تبلغ: قيل أفكانت توجز؟ قال: نعم نحفظ عنها، فالعرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد".[4]

---

[1] ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1420هـ/1999م، ص87.

[2] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مكتبة دار التراث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1376هـ/1957م، ص109.

[3] ياسين جبير حاتم عبد، جامعة الأنبار، كلية التربية للدراسات العليا، مجلد 10، العدد 2، معهد إعداد المعلمين، العراق، 2010/5/2، ص273.

[4] المثل السائر، ص84.

وما الحذف في اللغة إلى ضرب من ضروب التعمية في الكلام والإلغاز بحيث يجب أن يكون هناك دليل على المحذوف، ومما له علاقة وطيدة بالحذف نجد عنصر **الإضمار** وهاته الكلمة مأخوذة من قول العرب " ضمر الفرس وغيره ضمورا: وذلك من خفة اللحم، وقد يكون من الهزال".[1]

هنا دلالة هذه الكلمة على نقصان وضعف الجسم نتيجة: للهزال، فيدل على ترك أو حذف شيء منه، وعليه فالإضمار: في الحذف بالنقيان في الدلالة، بحيث لا يفرق علماء اللغة بينهما فمنهم من يقول: يوجد إضمار، والبعض الآخر يوجد في الكلام حذف.

يقول الجرجاني:" اعلم أن هاهنا بابا من الإضمار والحذف: وهو من محذوف تجده قد حذف، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضمار في النفس أولى من النطق به".[2]

وهنا تتداخل عناصر لغوية قد أشرنا إليها سابقا: بحيث يعتبر الإضمار إسقاط والتخلي على عنصر معين في الكلام: وهنا يتشابه مع الحذف، وبذلك يقترن الاقتصاد معهما أي الحذف والإضمار: وفي نفس المجال يعتبر **الاستتار** الذي يحمل معنى التغطية فيقال " سترت الشيء استره إذ غطيته".[3]

ومن الملاحظ أن الاستتار يكون في ضمائر الرفع التي لا يمكن أن يحل محلها الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، بحيث يمكن الاستغناء عن الضمير أنا فنقول مثلا أسافر بحيث يعرب فعلا مضارعا، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، والهدف من هذه الظاهرة التخفيف و الاقتصاد.

ومنه إن مجال الاقتصاد واسع يشمل الكثير من المفاهيم، والمصطلحات.

ويعد الاختصار صورة من صور الاقتصاد اللغوي، فيقال عنه " هو اختصار الكلام، أي أنك تدع الفضول وتوخر الذي يأتي على المعنى، وهو حذف الفضول من كل شيء".[4]

---

[1] ينظر: الفراهيدي، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1979م، ص571.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، مصر، الأزبكية، ط3، 1413هـ، 1992م، ص136.

[3] محمد رشيد، الاختصار، الظواهر اللغوية المشتركة في اللغة العربية، دار الفكر، القاهرة، مصر، 2001م، ص107.

[4] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ج2، ص270.

إذن فهو حذف بعض أجزاء الكلام لتمام المعنى من دونه، وبهذا المعنى هو إيجاز الكلام من غير حذف، فقد يكون باستعمال الحروف، إذ يقوم الحرف مقام الكلام والفاعل مثلا: وعلى هذا الأساس فإن حروف النفي تنوب عن الفعل (أنفي)، وحروف الاستثناء تنوب عن الفعل (أستثني)، وحروف النداء عن الفعل (أنادي).

كما يمكن القول أن **الاختصار** يتعلق بالمعاني، بحيث تذكر ألفاظ قليلة تؤدي معاني كثيرة، ويشير الزمخشري أن هناك مواطن تقتضي الإيجاز في الاكتفاء بالإشارة، وهناك مواطن تحتاج إلى أن يفصل فيها القول تفصيلا كما أوضح في كتابه طريقة القرآن في اختصار القصة وحذف الأجزاء غير الهامة، وأخذ أهم المواقف كما جاء في قوله تعالى: فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا فَدَمَّرْنَـٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ [1]، حيث أوجز، واقتصد في حديثه الطريق لفهم القصة فذكر طرفها الأول هو الإنذار، والثاني التدبير وهما الغرض الأساسي من القصة الطويلة، وهو أنهم قوم كفروا بآيات الله فأهلكهم.[2]

هذا فالاختصار يمثل الاقتصاد بحد ذاته، بحيث نجده في القرآن الكريم، فهو يكتفي بالإيجاز، ويرفض الإطناب وسرد الحوادث.

إذن فالاقتصاد عامل موجز بالقرآن، ولكن بصور متعددة، اكتفت بعض كتب اللغة بالتحدث عن ظاهرتي **الإبدال والقلب**، ولكنها أهملت ظاهرة **التعويض**، فهي لم تحظى بالشرح والتفسير وفي غالب الأمر يقال أنه لا يوجد فرق بين الإبدال والتعويض، فيقال: " العوض مخالف للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه، والعوض يكون في غير موضع المعوض".[3]

والقصد من تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، وعليه فالتعويض يكون عن

---

[1] سورة الفرقان، الآية رقم 36.

[2] ينظر الزمخشري، الكشاف، ص339.

[3] عبد الفتاح أحمد، ظاهرة التعويض في العربية ودلالتها في ضوء بعض السور المكية، ط1، 1407هـ/1987م، ج1، ص8.

حرف أصيل أو زائد بوضع كلمة موضع أخرى، فيقيمون الفعل الماضي مقام الحاضر كقوله تعالى:

﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ [1]

كما يفرق النحويون بين هاته الظواهر في الدراسة اللغوية، فمثلا القلب يدور في فلك حروف العلة، والإبدال يكون في الحروف الصحيحة، وهو أعم من القلب، والقلب أخصّ لكونه في حروف العلة فقط.

ومما سبق ذكره، فلغتنا تحفل بالكثير من الظواهر التي يعتمد عليها في تفسير العديد من القضايا النحوية والصرفية، وقد تبدو قيمة هذه الظواهر في التركيب في الاقتصاد في الاستعمال فالعرب يحذفون الكلمة إذا فهمت والجملة إذا ظهر عليها دليل، ويستغنون عن الكثير بالقليل إذا عرف القصد، وعن الثقيل بالخفيف، إذ لا يستغني بالشيء عن الشيء إلا مع تمام المعنى ويشكل **الاستغناء** ظاهرة تنبئ عن الذوق العربي، كما يعد إحدى وسائل القصد في مستويات الدرس اللغوي.

لم يكن للاستغناء نصيب من اهتمام المحدثين، حيث وجهت العناية بالحذف والقلب.

والاستغناء عند النحاة "يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم".[2]

أي طرح الشيء بمعنى تركه، وهذا ما يسمى بالبنية العميقة، واستعمال بدله شيء آخر وهو ما يعرف بالبنية السطحية، وبأي مصطلح الاستغناء بمعنى انتهاء الكلام وتمام المعنى بحسن السكوت عليه، كما أنه مرتبط بمصطلحات أخرى تجدر الإشارة إليها من خلال ما سنقدمه في بعض المباحث.

ولا ريب أن كل لغة تحاول الحفاظ على قوتها المعبرة، وأن تشد حاجات الناس إلى التعبير عن المشاعر المختلفة، والمعاني المتباينة " وللعربية وسائل متعددة، شأنها في ذلك شأن جميع اللغات فهي تحاول أن تستثمر الطواهر اللغوية المختلفة استثمارا نافعا يعود على اللغة ومستخدميها، فاللغة في

---

[1] سورة النمل، الآية رقم 27.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م، ص25.

حقيقة الأمر تقوم على دعامتين هما **المعنى والمبنى**".[1]

فالمعنى والمبنى يتأثران بالأفكار المنهجية العامة كالعامل النحوي والحذف والفصل والاستثناء والقياس والإعراب والتقديم والتأخير، والاستغناء والتوسيع والكثرة.....

يقول النحاة في تحديد علم النحو: "أنه علم يعرف به، أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء".[2]

إذن فهم يقصرون على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، وهو كما نعرف قانون تأليف الكلام، وبيان ما يجب أن يكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة وتؤدي معنى مفيد.

وعليه لا يمكننا التحدث عن الظواهر اللغوية بدون **النحو** الذي يمثل أقوى المرتكزات وأهم الدعائم الأساسية التي تقوم عليها علوم اللسان العربي من لغة وبيان وأدب، ومن دون النحو تفسد اللغة وتنغلق عن الإفهام، والأصل في كلمة نحو أنه مصدر عام من نحوت نحوا ثم تحول إلى الإعراب.

ولا شك أن الخطأ في الإعراب وفي أصوات اللغة العربية، وبنيتها ومعاني مفرداتها دفعت العلماء النحويين للذهاب إلى البوادي للاستماع للعرب الفصحاء، والأخذ عنهم اللغة السليمة حتى يحفظوها في التصانيف والمعاجم، شعورا منهم بأن صون تلك اللغة هو صون للقرآن الكريم.

وأخيرا يأتي التركيب اللغوي والأسلوبي لمقصده في القرآن العظيم، ليمثل صور من الإعجاز البياني.

---

[1] عبده الراجحي، علم اللغة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2001م، ص12.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014م، ص16.

الفصل الأول :

مفهوم الاستغناء

المبحث الأول: الاستغناء لغة.

-استَغْنَى فعل استَغْنِ استِغْنَاءً فهو مُستَغْنٍ والمفعول مُستَغْنَى للتعدي.

-استَغْنَى التاجر اغتَنَى.

-استَغْنَى الله طلب أن يُغْنِيَه.

-استَغْنَى أعرض.

استَغْنَتْ الشركة على عدد من الموظفين ألغت خدمتهم، أقالتهم"[1]

قرر الاستغناء عن خدماته: التخلي على خدماته وعدم الحاجة إليها.

* ورد في لسان العرب:

مادة " غنا"

في أسماء الله عز وجل: الْغَنِيُّ.

ويقول ابن الأثير: هو الذي لا يحتاج إلى أحد في شيء وكل أحد محتاج إليه.

* وهذا هو الغني المطلق ولا يشارك الله تعالى فيه غيره ومن أسمائه " لُغْنِيّ" سبحانه وتعالى:

هو الذي يُغني من يشاء من عباده".

* الغنى ضد الفقر"[2]

* الاستغناء في اللغة الاكتفاء و الاجزاء يقال : رجل مُغن أي مجزئ كاف".

* قال ابن بري الغناء: مصدر أغنى عنك أي كفاك.

قال تعالى: "لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾ [3] ،أي يكفه ويكفيه.

((أي شغلته نفسه واهتم لفكاكها، و لم يكن له التفات إلى غيرها)).[4]

---

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 1429هـ/2008م، مج3، ص1530.

[2] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، 2000م، المجلد 2، ص1138.

[3] سورة عبس، الآية رقم 37.

[4] عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، ط1، 1416هـ، ص908.

((أو أي عن الاشتغال عن غيره من المذكورات تلك الاشتغال عمن هو دون أولئك في القرابة والصحبة....، والاغناء: جعل الغير غنيا، أي غير محتاج لشيء في عرضه. وأصل الاغناء والغنى: حصول النافع المحتاج إليه...، فاستعمل الاغناء الذي هو نفع في معنى الإشغال الأعم على وجه المجاز المرسل أو الاستعارة إيماء إلى أن المؤمنين يشغلهم عن قرابتهم المشركين فرط النعيم ورفع الدرجات[1].))

وجاء في حديث الجمعة: " من استغنى بلهو أو تجارة استغنى الله عنه والله غني حميد أي: طرحه الله ورمى به من عينه، واستغنى عن الشيء لم يلتفت إليه"[2]

ويقال:" امرأة غانية أي التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي والزينة، وقيل هي المتزوجة التي استغنت بزوجها عن غيره"[3]

(وهنا نلاحظ من خلال ما سبق أن مفهوم الاستغناء يتضمن من خلال معناه التحلي والاكتفاء وعدم الحاجة).

ورجل غان عن كذا أي مستغن وقد غُني عنه، ويقال ما يُغني عنك هذا أي: ما يجزى عنك وما ينفعك." [4]

| وهذا المعنى الاكتفاء والاجزاء|.

كما ورد مصطلح **الاستغناء** في المباحث الصرفية والنحوية عند القدماء ولعل أول من استعمله "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" وذلك في نحو ما تحدث فيه عن " **التثنية**"قال: جمع الجموع ضروب منها الاثنان والثلاثة والأربعة، وكان القياس أن يقال **اثنا قلوب** كما قيل **ثلاثة قلوب** و**أربعة قلوب**. فيأتون باسمي العدد والمعدود جميعا، إلا أنهم وجدوا في التثنية طريقا آخر وهو الدلالة على المعنيين باسم واحد وهو قولك "**قلبان**" فاستغنوا به عن الأصل."[5]

---

[1] الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الجزء الثاني، الدار التونسية للنشر، د ط، 1408هـ/1984م، ص137.

[2] ابن منظور: لسان العرب، المصدر نفسه، ص139.

[3] ابن منظور: لسان العرب، المصدر نفسه، ص136.

[4] ابن منظور: لسان العرب، المصدر نفسه، ص137، 138.

[5] الزمخشري: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، د ط، 1393هـ/1973م، ص178.

| وعليه يمكن القول أن مزية الاختصار في الكلام تؤدي إلى سهولة في التلقي.

والظاهر من كلام الخليل في هذا الموضع أن العرب لم يستعملوا ما كان يشترطه القياس، لأنهم وجدوا طريقا آخر يسهل عملية التلقي|.

ومن ذلك ما قاله عن الاستغناء عن **همزة الوصل**: " وسألته عن **أيهم**: لم لم يقولوا أيهم مررت به فقال: لأن أيهم هو حرف الاستفهام: لا يدخل عليه ألف وإنما تركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء" [1]

ومما سبق ذكره عن الاستغناء أو الاختصار أو الاكتفاء فكلها مصطلحات متداخلة ومتعددة لمفهوم واحد، رغم أن: " الاستغناء في طبيعته وحكمه، ومواضعه يختلف عن بعض المصطلحات النحوية، لكن القدماء خلطوا بين مصطلح (الاستغناء، وسد الاكتفاء)، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غير والعكس أيضا، وهذه الظاهرة التي أشرنا إليها (الاستغناء) أوقع بعض المحدثين في الخلط بل ربما انتبطوا في بحوثهم: فعدّوا هذه الظاهرة ضمن **الحذف** تارة وضمن **التعويض** تارة أخرى". [2]

حتى أوصلهم ذلك إلى عدها من القوانين التحويل اللغوي الحديثة ومثل ذلك ما أطلقه سيبويه على مصطلح (العبدة والنعت)، على مفهوم واحد، وإطلاق ابن جني على الاشتقاق الصغير اسم **الاشتقاق الأصغر**، في وقت واحد.

وعليه تعد مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلم: فتعدد المصطلح وتداخله أدى إلى الاضطراب عند بعض العلماء فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، تحمل أحيانا كثيرة مفهوما واحدا ومن هذه المترادفات: الاستغناء والاكتفاء الإجراء.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ، 1988م، مج1، ص26.

[2] عبد الرحمن السيد، المصطلح النحوي دراسة في تراث الفراء، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ط1، 1425هـ، 2005م، ص 9.

المبحث الثاني: الاستغناء اصطلاحا.

ما ذكره سيبويه عن العرب في هذا الشأن:

" يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا".[1]

ومثل ذلك بقوله:" وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يذع ولا يقولون وذع استغنوا عنها بترك".[2]

أي أن العرب قد يتحتم عليهم الاستعمال أن يتركوا ما قد استعمل في كلامهم من قبل إلا أنهم أسقطوه لأسباب معينة يذكرها في كتابه مثلا ماضي الفعل وذع كان في الأصل (وَدع) وهو مطابق لما يقتضيه القياس,إلا أنهم تركوا استعماله فاستغنوا عنه بـــ **ترك** الذي يعطي الدلالة نفسها والذي يدل على أن وذع كان مستعملا في كلامهم ثم تركوه"[3]

وفي موضع آخر من كتابه يقول: " يستغنون بالشيء عن الشيء وقد يستعملون جميع ما يكون في بابه".[4]

أي أنهم قد يستغنون بشيء عن آخر إلا أنهم لا يتركون المستغنى عنه، فقد يستعملون المستغنى عنه والمستغنى به جميعا في بابه.

وكذلك فعل السيوطي حيث قال: " هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ".[5]

وبالتالي مصطلح الاستغناء يقابل مصطلح **الاحتياج** في الاستخدام فنلاحظ الاستغناء بمعنى الاكتفاء و الاحتياج بمعنى الافتقار والطلب للشيء.

وقد يأتي مصطلح الاستغناء بمعنى **انتهاء الكلام** و تمام المعنى الذي يحسن السكوت عليه. قال المبرد: " ...اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصح حدث معنى

---

[1] سيبويه، الكتاب، القسم الثاني، ص176.
[2] المصدر نفسه، ص26.
[3] المصدر نفسه، ص26.
[4] المصدر نفسه، ص46.
[5] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، 1986م، ص40.

واستغنى الكلام"[1]

ومع هذا القول:

أي تم المعنى واكتفى بهذا الاقتران، ومن الملاحظ في هذه الظاهرة أنها في النواحي التعبيرية أكثر منها في المسائل النحوية؛ ذلك لأنها في مجال الأبنية وهي كثيرة ومتعددة وملموسة.

يقول سيبويه: " فأما القردة فأستغني بها عن أقراد، كما قالوا ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا عن ثلاثة أقرؤ"[2]

وقد أشار المبرد في مقتضبه إلى مصطلح الاستغناء فيقول: " ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا، ولو احتاج شاعر: جاز أن يقول في رجل **أرجال** وفي سبع **أسباع**، لأنه الأصل"[3]

وعليه فإن المصادر الأصلية للدراسة اللغوية، لغوية كانت أو تعبيرية، تناولت ظاهرة الاستغناء على أنحاء متفاوتة وصور متباينة؛ فهي تعني الاكتفاء بصيغة عن صيغة، أو بفعل عن فعل أو اسم عن اسم، وبالتالي وراء هذه الظاهرة أسباب شتى بنية أو اجتماعية أو نسانية وقد استخدم القدماء مصطلح الاستغناء أو الفعل استغنى أو يستغني.

" ويراد بالاستغناء العدول عن الصيغة إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنه غير مستعمل"[4]

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالا، لكنها الأقيس ويلجأ إليها المتحدث الفصيح مضطرا كما قالوا: **أرجال** جمع رجل بدلا من **رجال**، وأن منها استغناء للاضطرار نعدل فيه عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالا.

---

[1] اللغوي اللغة، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 1415هـ/1994م، ج2، ص101.

[2] المرجع نفسه، ص101.

[3] المرجع السابق، ص169.

[4] يزيد العزيز، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، مملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد الثاني 1404هـ/1983م، ص260.

وأكثر ما يعرف عن هذه الظاهرة إهمال المستغنى عنه تماما أو على حد تعبير المبرد: " حتى يكون المستغنى عنه مسقطا" ويعني هذا القول صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى أدلّ على المراد أي المقصود، وأكثر موافقة للنحو.

المبحث الثالث: الاستغناء عند القدماء

أولا– النحو :

1. النشأة: نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها، منذ ولدت، فقد لبث العرب فيها يغدون ويروحون داخل بلادهم، على ما هم عليه من شظف العيش، على أنه كان في أسواقهم الكثيرة التي تقام بينهم طوال العام، ولقد كان في هذه الأسواق فرق ما تضمه من مرافق الحياة ومتطلبات المعيشة، منتديات للأدب، يعقدون فيها مجامع ذات شأن يتبارى فيها الشعراء والخطباء، من القبائل المختلفة الأصقاع يعرضون فيها مفاخراتهم، ومنافراتهم وكل " ما يعن لهم جيد الخطب وبديع الشعر" [1]

عاد ذلك كله اللغة العربية، وإحكام رسوخها و جودة صقلها وبقيت كذلك متماسكة البنيان غير مشوبة بموئة الأعاجم إلى أن سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة العربية بالفتوحات الإسلامية، ودخل الناس إلى دين الله عز وجل أفواجا فاختلاط العرب بغيرهم اختلاطا مستمرا في البيوت، والأسواق والمدارس.

وتصاهروا واندمج بعضهم في بعض، واقتضى كل ذلك أن يستمع بعضهم من بعض، ولغة **التخاطب** الوحيدة بينهم هي اللغة.

وخلون هذا الامتزاج تسرب الضعف إلى سجيزة العربي، فقد كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، صهيب يرتضخ الرومية، وسلمان الفارسية، وبلال و سحيم الحبشية، تولد من هذا كله أن اللغة العربية تسرب إليها اللحن"[2]

والملاحظة الحقيقية التي تمتاز بها لغتنا، هي اختلاف المعاني طوعا لاختلاف شكل آخر للكلمة فهي بحر واسع من المفردات والمعاني.

وعليه توجب وضع **علم النحو**، وقد كان نشوء في **العراق**، لأنه على حدود البادية ومنتقى العرب وغيرهم وتوطنه الجميع لرخاء الحياة فيه، "... علمت إجمالا أن واضعه من رجالات عصر

---

[1] الشيخ أحمد الإسكندري، مصطفى أمين ومشارك، الوسيط في الأدب العربي ومؤرخيه، ص 12، ط 1، دار المعارف بمصر، 1916.
[2] المرجع نفسه، ص 14.

الإسلام، لكنهم اختلفوا واضطرب اختيارهم متقدمين ومتأخرين كابن سلام الجمحي في طبقات الشعراء والزجاجي والسيرافي..."[1]

إن النظر في التاريخ: ليس التفاتا إلى الماضي وحده، هذه إحدى الحقائق الواضحة الدلالة المؤكدة الثبوت عند عدد جد عظيم من المفكرين في العلماء القدامى، ذلك أن الحاجة إلى دراسة الحقائق التاريخية تستمد دوافعها من أسباب متعددة، ولعل أهمها:

* الرغبة في استكشاف ما كان على نحو ما كان وهو النظير المؤكد لاستكشاف ما سيكون قبل أن يكون، وكلهما معا، صورة للتطلع الإنساني لرؤية الآفاق عبر المنظورة ماضيا أو مستقبلا.

* محاولة العلماء تفسير الظواهر مادية أو غير مادية.

* تحليل الأفكار والأحكام.

وقد عرف ابن جني النحو بقوله أنه: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليحق من ليست من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطلق بها، وإن لم يكن منهم."[2]

وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدا.

وعليه إن النحو هو انتحاء واتباع سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب، ومن ثم نسير على طريقتهم في الكلام، فنجد الغرض من علم النحو هو لحاق من ليس من أهل العربية أي الأعاجم في الفصاحة، وإن أخطاء يرد إليها بقواعد اللغة العربية.

وأصل كلمة (نحو) أنه مصدر عام من نحوت، نحوًا، ثم تحول إلى المعنى الاصطلاحي أي الإعراب "... وبهذا يرادف النحو الإعراب أي وهو بمعناه ويقابله البناء".[3]

ومنه فإن مفاد التعريف بالنحو بين الجانب اللغوي هو القصد والطريق، أما اصطلاحا فهو علم

---

[1] المرجع السابق، ص 26.

[2] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ج 1، 1990م، ص 34.

[3] أحمد سليمان ياقوت، النحو العربي، قضاياه وتاريخه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1996م، ص 70.

بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلمة المعربة أو المبنية، والغرض من النحو استهداف الصواب وتجنب الخطأ في الكتابة.

2. سبب تسميته نحوا:

" كان يطلق على هذا العلم في عهد أبي أسود الدؤلي، اسم العربية، أما تسميته بالنحو، فكانت بعد عصر أبي أسود الدؤلي، إذ آثر العلماء هذه التسمية استبقاء لكلمة الإمام علي رضي الله عنه، التي كان يراد بها أحد المعاني اللغوية،وذلك من خلال رواية الأسود الدؤلي التي عرضها على الإمام وما وضعه في باب: النعت والعطف وفي باب التعجب والاستفهام.[1]

وكلما وضع بابا جديدا من أبواب النحو، قدمها إلى علي عليه السلام، حتى يوخذ مشورته ورأيه في هذا الأمر حتى الحصول على مبتغاه من العلم الذي يريده في النحو، وبعد ذلك أمره الإمام علي، بقوله: " ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت".[2]

وفي هذا الشأن يقول الزجاجي يجيب عن علة هذا النوع من العلم نحوا : "إن سائل سأل فقال والسبب في تسميته هذا النوع من العلم نحوا و لم حكم به، قيل له: السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود الدؤلي، لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب: أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم".[3]

وهنا يبرز ويفسر الزجاجي عن سبب تسميته النحو، وهذا يرجع كله إلى تسرب اللحن إلى اللغة العربية من خلال مخالطة العرب للأعاجم والعيش في المدينة، لأن اللغة فقدت خاصية الفصاحة بعد التطور الملحوظ.

" ولعل من أهم الدلائل القصة المشهورة بين ابنة أبي الأسود الدؤلي وأبيها حيث قالت له ذات يوم: يا أبت ما أشدّ الحرّ، فقال لها الرمضاء في الهاجرة، فقالت له: لم أسألك عن هذا، إنما تعجبت من

---

[1] ينظر المصدر نفسه، ص10.

[2] ابن بكر بن محمد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 1418هـ/1998م، ص19.

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط5، 1979م، ص79.

شدة الحر، ثم قال يا لله فسدت ألسنة أولادنا ومن ذلك قرر أن يصنع كتابا يجمع ويقعد فيه أصول العربية فصحح فيها الخطأ، فقال فيها قولي إذا ما أشدّ الحرّ".[1]

ومن هنا تتجلى أهمية وقيمة النحو، ومن دون النحو تفسد اللغة وتغلق على الإبهام والغموض فلا عجب أن يحظى هذا العلم (النحو)بقدر كبير من العناية والاهتمام.

3.أهميته:

للنحو العربي أهمية كبيرة، إذ يشكل عاملا أساسيا في فهم المعنى، والوقوف على دلالة النص، وهذا ما دفع مفسرين إلى اعتبار هذا العلم إحدى الأدوات الهامة ولا يستطيعون التصدي لتفسير كلام الله ولا التأويل من دونه، فقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢[2]

((المقصود استئناف يفيد تعليل الإبانة من جهتي لفظه ومعناه، فإن كونه قرآنا يدل على إبانة المعنى؛ لأنه ما جعل مقروءا إلا لما في تراكيبه في المعاني المفيدة للقارئ.

وكونه عربيا يفيد إبانة ألفاظه المعاني المقصودة للذين خوطبوا به ابتداءا، وهم العرب إذ لم يكونوا يتبينون شيئا من الأمم التي حولهم لأن كتبهم كانت باللغات غير عربية.

والتأكيد بـ(إنّ) متوجه إلى خبرها وهو فعل (أنزلناه) ردا على الذين أنكروا أن يكون منزلا من عند الله؛ وضمير أنزلناه عائد إلى (الكتاب) في قوله "الكتاب المبين".

وقرآنا...: أي كتاب يقرأ، أي منظما على أسلوب معد لأن يقرأ لا كأسلوب الرسائل والخطب أو الأشعار؛ بل هو أسلوب كتاب نافع نفعا مستمرا يقرأه الناس.

و (عربيا) صفة لـ (قرآنا)، فهو كتاب بالعربية ليس كالكتب السالفة لم يسبقه كتاب بلغة العرب)).[3]

ويؤدي هذا القول المبين إلى وجوب معرفة قواعد اللسان العربي، وقواعد العرب في لغتهم، وتسهم في توجيه كلامهم، إدراكا لمعاني القرآن الكريم.

---

[1] ينظر: محمد جميل الشامي، النحو العربي وتاريخه وتطوره، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للعلوم والتكنولوجيا، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ص13.

[2] سورة يوسف، الآية رقم 02.

[3] الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الجزء الثاني عشر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1405هـ/1984م، ص202.

وأشار هذا الأمر عدد أكبر من المفسرين ومعربي الآيات البينات: قال مكي ابن أب طالب:

" رأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغته... وأفضل ما لقارئ إليه يحتاج إلى معرفة إعرابه... ليكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة الإعراب وحقائقه، فتظهر القواعد ويفهم الخطاب، ويصح معرفة المراد".[1]

وعند ابن خلدون هو العلم من أهم علوم اللسان العربي التي هي براءة النحو واللغة والبيان والأدب، فتلك العلوم تتفاوت بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبين في الكلام عليها فنا فنا، وبذلك يكون النحو هو المقدم منها والأهم، إذ به تبين مقاصد الدلالة به، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولا هذا العلم لجهل أصل الإفادة.

ويتابع ابن خلدون مُظهرا أهمية هذا العلم: " إذ أن علم اللغة كان من حقه التقدم على غيره من العلوم والنحو، كذلك كان علم النحو أهم من اللغة، إذ الجهل به يقود إلى الإخلال بالتفاهم جملة أما اللغة فيست كذلك."[2]

وتتجلى أهمية النحو في نظره في كونه يصون القرآن الكريم.

والحديث النبوي الشريف من انغلاقهما على المفهوم، من خلال صون اللغة العربية، وحمايتها من اللحن الذي أصاب اللسان العربي، وبعد أن ترك الإسلام الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وبعد أن خالط العرب العجم، ما أدى إلى فساد ملكتهم التي كانت تمثل أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد.

أما السيوطي فقد وضع على رأس منهج المفسر، الإعراب الذي يكشف معاني التركيب حيث يقول: " وأول ما تجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة فيتكلم عليها من جهته اللغة، ثم

---

[1] أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ، 1984م، ص63.

[2] عبد الجليل منقور العامي النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ط1، 1995م، ص14.

التعريف، ثم الاشتقاق ثم يتكلم عليها بحسب التركيب، فيبدأ الإعراب، ثم يتعلق بالمعاني، ثم البيان، ثم البديع، ثم يبين المعنى المراد، ثم الاستنباط ثم الإشارات".[1]

وعليه فالزجاجي كان قد سبق هؤلاء العلماء إلى إيضاح الهدف من تعلم النحو والإفادة منه من خلال استيعابه وظيفة هذا العلم استيعابا متكاملا: إذ تقوم هذه الوظيفة على تقويم كتاب الله، علا شأنه، أي: الوقوف على قيمته العظيمة، والهدف إلى معرفة الحديث النبوي الشريف.

إذ لا يتمكن لامرئ معرفة بيان القرآن وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام، إلا من خلال معرفة النحو كذلك لا يمكن إدراك لغة العرب على الحقيقة ما لم يقف على حقيقة قواعد هذه اللغة.

وفي ذلك يقول الزجاجي: "[2]... الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنه لا تُفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب." [3] وقوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ [3]

وبعد هذا التعريف لنحو العربي وأهميته، فإن أسباب ظهوره غير محصورة بالباعث الديني، فقد كان القرآن الكريم السبب الأهم في بعث النحو من جديد، عند العرب لكونه دستور المسلمين وشريعتهم، ومنهل الفضائل والمقاصد التي يعجز المرء على إحصائها.

" ولما كان مزلا بلسان عربي خالف الخريصون على الدين الحنيف بعد فشو اللحن والتشارد،"[4] على لسان الخاصة والعامة أن تفسد لغة القرآن الكريم فانطلقوا مسرعين لبعث علم النحو؛ ليحدد للغة العربية قواعد وقوانين تعصمها عن الخطأ والزلل والالتباس.

---

[1] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، الطبعة المصرية القديمة، القاهرة، مصر، 1394هـ/1974م، ص 288.
[2] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص 95.
[3] سورة الزمر، الآية رقم 27، 28.
[4] المرجع السابق، ص 183.

ثانيا—والاستغناء عند القدماء:

تعد ظاهرة الاستغناء احدى أهم الظواهر اللغوية التي تطرأ على الكلام العربي، إذ اعتمدها الاستعمال اللغوي رغبة في التخلص من كل ما من شأنه أن يوتر على الكلام ثقلا، إطالة مستعملا في ذلك الإبدال والحذف.

ولأهمية هذه الظاهرة وأثرها في الكلام العربي، نالت اهتمام القدماء لها.

ففي المصادر الأصلية لدراسة اللغوية، نحوية كانت أو تصريفية وهي كثيرة ومتنوعة ما بين خطوط ومطبوع تناول لظاهرة الاستغناء على ألفاء وأشكال متفاوتة وصور متباينة، وهي تعني الاكتفاء بصيغة عن صيغة، أو بفعل عن فعل، أو اسم عن اسم، ووراء هذه الظاهرة أسباب عديدة منها بيئية أو اجتماعية أو نسانية، ويستخدم القدماء في حديثهم عن هذه الظاهرة اللغوية لفظ **استغناء، أ الفعل استغنى، أو يستغني.**

يقول سيبويه : " فأما القردة فأستغني بها عن أقراد، كما قالوا ثلاثة بشسوع فاستغنوا عن أشساع وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة اقرؤ".[1]

وكما تحدث "سيبويه" عن الاستغناء في مواضع من كتابه "الكتاب" في قوله: " يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا".

ومن هنا يدخل في الاستغناء ظواهر عديدة منها:

* الحذف والإبدال والتعويض وظاهرة العدل ويخرج منها ظاهرة التقدير.

* كما تظهر ظاهرة الاستغناء في الظواهر التصريفية، ومن بين الظواهر التصريفية المتعددة منها: " من ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة، فقالوا **يَدٌ وأيد، وعنق وأعناق، و فؤاد و أفئدة**، وسمع من العرب ثلاثة أرسان استعملوه للقليل و الكثرة و **قتب وأقتاب**، وكذلك **الأكف**

[1] سيبويه، الكتاب، تح وتعليق: عبد السلام هارون، ط3، 1408هـ/1988م، ص 189.

جمع **كف** ليس لها جمع غيره وقالوا **أذرع** جمع **ذراع** مؤنثة ولا يتجاوزون هذه الصيغة ولو قصدوا الأكثر".[1]

ويقول المبرّد: " كما أنه إذ كان مجموعا على بعض أبنية العدد و لم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير، وذلك نحو قولك **يَدٌ** و**أيد و رِجْلٌ** و **أَرْجلٌ**: فهذا من أبنية العدد و لم يكن له جمع غيره، فالكثير من العدد يغلب أيضا هذا لأنه لا جمع له إلا ذلك."[2]

ومقتضى الكلام أن من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهي من صيغ القلة، في حالة الكثرة، إذا لم يستعمل لها جموع اكتفاء بصيغ القلة فنقول مثلا ثلاثة أفئدة، أي في معناد تعني "القلة" كما جاء في قوله تعالى: مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾ [3].

والمراد في هذه الآية الكثرة بلا شك، وكما استخدمت أيد وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكثرة، فقال تعالى: يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ..... ﴿٦﴾ [4] ، هذا كله فيما يخص استغناء العرب عن جمع الكثرة بجمع القلة من خلال الأمثلة المقدمة من طرف كل من سيبويه والمبرّد أما فيما يخص الاستغناء بصيغ الكثرة عن القلة أي عكس الحالة السابقة فنلاحظ من استعمال العرب لكلمة شسوع جمع شسع، واستغنوا بها عن أشساع، جمع قلة و لم ترد في كلامهم.

كما حمل لفظ فرد على قرود، جمع الكثرة مستغنين بها عن أفراد جمع قلة، كما استغنوا بقروء جمع كثرة عن أقرؤ جمع قلة، و لم يرد لسبع جمعا غير سباع، ومن هنا يستعمل منها للقليل والكثير، وقالوا في جمع جُرحَ جراح، و لم يقولوا أجراح، وقالوا رجل و رجال، قلب و قلوب.

---

[1] سيد يونس العزيزي، القاعدة الاستغناء في الدرس اللغوي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، د.س، ص87.

[2] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م، ج2، ص160.

[3] سورة إبراهيم، الآية رقم 43.

[4] سورة المائدة، الآية رقم 06.

والاستعمال القرآني يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله عز وجل: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ..... ﴿٢٢٨﴾ [1]

مع أن السياق هنا ورد بصيغ القلة لكنها مستغنى عنها، كما عالجوا بعض الظواهر من بينها:

* **ظاهرة الاستغناء في باب التصغير:**

من خلال الاستعمال العربي نجد أن ظاهرة التصغير عامة شاملة تقع في الأسماء المعربة، كما تقع في المبنية، لكنها في الأخير تأخذ صيغ تصريفية فهم إذا صغروا **ذا** اسم إشارة قالوا "ذيا" وإذا صغروا "الذي" أو "التي" قالوا: "اللذيا واللتيا". يقول المبرّد عن تحقير الأسماء المبهمة: " فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير فتركت أوائلها على حالها، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة فلا يعرى المصغر منها، ولو عُرِّي منها لم يكن على التصغير دليل، وأخفت ألف في آخرها تدل على ما كانت عليه الضمة غير المبهمة ألا ترى أن كل اسم تصغيره من غير المبهمة تضم أوله مثل :دنينير ودريهم"[2]

كما استشهد بقول شاعر الرجز العجاج:

بعد اللّتيا واللّتيا والتي إذا علتها النفس تردت.

وبهذا الشكل يتبين لنا ويتضح كيف تصغر المبنيات، ومن الملاحظ أن العرب استغنوا عن بعضهم بتظائرها التي صغرت ومن أمثلة ذلك:

* **اللائي**: اسم موصول لجماعة الإناث، لم يرد في الاستعمال العربي تصغيرها، ولو بحثنا في الأمر لوجدنا أنهم استغنوا ب "**اللّتيات**" عنها، واللّتيات هي جمع "التي" بعد تصغيرها.[3]

وقد تناول سيبويه هذه القضية مشيرا صراحة إلى مصطلح **الاستغناء** إذ يقول: " **واللائي** لا تحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم **اللّتيات** فلما استغنوا عنها صار مسقطا".[4]

---

[1] سورة البقرة- الآية رقم 228.

[2] المبرد المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ج3، ص218.

[3] ابن جنة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2004م، ص100.

[4] سيبويه الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ج3، ص140.

ومنه فإن ظاهرة الاستغناء في اللسان العربي، تظهرت في مجالات شتى في ميادين مختلفة، نحوية وصرفية خاصة، فهي حقا ظاهرة تبرز قيمة الفصحى، فمن سمات اللسان العربي أن الصيغ ليست جامدة وأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة ويستخدم صيغة فهم تستعمل فيه صيغة أخرى، فهو يستخدم صيغ جموع القلة في الكثرة، ويستخدم بعض صيغ القلة مستغنيا عن الصيغ الأخرى.

وفي مواضع من الأفعال يكتفي بالبناء للمجهول، لأن الفاعل فيها يعد ذكره نافلة أي زيادة، ولأن المعنى غير مهم في الطلب.

-في الجانب التصريفي:

منها الأفعال الملازمة للبناء للمجهول إذ نراها في الاستعمال العربي، سدت مسد المبني للمعلوم، والمجهول جميعا، وهذه الأفعال التي اكتفي فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمات خاص، إذ أنها من حيث معناها يتعلق الاهتمام فيها بمن وقعت عليها أكثر من تعلقه بما وقعت منه.

وقد ورد في القرآن الكريم استخدم هذه الأفعال، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ .....﴾ [1]

وقوله تعالى: وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ..... [2]

وقد ورد اضطر في القرآن الكريم مبنيا للمعلوم في موضعين فقط من مواضيع سبعة وهما قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ [3] وقوله تبارك وتعالى: نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٢٤﴾ [4]

---

[1] سورة هود، الآية رقم 78.
[2] سورة الأنعام، الآية رقم 119.
[3] سورة البقرة، الآية رقم 126.
[4] سورة لقمان، الآية رقم 24.

وجمع منها السيوطي أفعالا كثيرة في كتابه "المزهر" ومنها زهي بمعنى تكبر، عُرِغ إلى كذا، واختطر واشتهر، واستهتر وعني، وفي هذه الأفعال تظهر ظاهرة الاستغناء بشكل واضح وهناك أفعالا ملازمة لصورة الماضي، مثل نعم وبئس، وحبذا ولا حبذا، فعلا التعجب (ما أفعله — أفعل به) وأفعال الاستثناء مثل خلا وحاشا وعدا، وكذلك ليس وما دام من أخوات كان، وأفعال المقاربة والشروع منها: طالما وقلما وكثر ما: فهذه كلها أفعال لزمت صورة الماضي، وجمدت عليها وراء هذا الجمود وأنها اقترنت بمعان ثابتة هي المدح أو الذم أو التعجب، أو الاستثناء أو النفي، أي الشروع، أو كف الفعل عن الفاعلية حتى أصبح المراد منه مجرد الحدث، وأصبح الزمن الماضي المستفاد من صيغة الفعل له القدرة على استيعاب كل الأزمنة و لم تعد الحاجة إلى صيغة الأمر أو المضارع ملحة.

وهناك أفعال لزمت صورة الأمر، واستغنت عن الماضي والمضارع لأن المعنى الذي تدل عليه تناسبه صيغة الأمر، أكثر من غيرها، ومن ذلك الفعل "هَب" بمعنى افرض، والفعل تعلم بمعنى اعلم.

فقد ورد هذان الفعلان في قول الشاعر:

فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرءا هالكا.

وقول الآخر:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحايل والمكر.

وهكذا قد أغنت، صورة الأمر في هذه الأمثلة، أو الأفعال بحكم المعنى الذي تدل عليه عن صيغتي المضارع والأمر: وعلى هذا النهج من ظاهرة الاستغناء جاءت هذه الأفعال الملازمة لصيغة المضارع مثل **يهيط** بمعنى **يصيح**، **ويميط** بمعنى **يدفع**.

وهناك أفعال تأتي منها الماضي والمضارع معا، ولا يأتي منها الأمر مثل أفعال الاستمرار (مازال، ما فتئ، مابرح) وقد يأتي من بعضها اسم الفاعل والصيغ المستعملة تغني في اللسان العربي، عن الصيغ المهملة وهذه الأفعال بما يفيد معناها من الاستمرار فهي غير حاجة إلى صيغة الأمر."...

ومنها الفعلان يَدَعُ، يذر، ورد منهما المضارع والأمر، ولم يرد الماضي وفي تصور بعض الصرفيين أن الماضي يدع ويذر هو ترك وأميت واستغني عنه بالفعل الماضي ترك".[1]

وقد ورد الاستعمال العربي بالفعل الماضي من الفعلين يدع ويذر من ذلك قول الشاعر زنيم الليثي في عبد الله بن زياد:

سل أميري ما الذي غيّره في وصالي اليوم حتى ودعه.

والفعلان "كاد وأوشك" استعمل العرب مضارعهما ومضارع أوشك تكثر استعمالا من ماضيها كما ورد اسم الفاعل لأوشك في قول الشاعر:

فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي.

وفي قول آخر:

فمو شكة أرضنا أن تعودا حلاف الأنيس وحوشا بابا...[2]

-الاستغناء في باب الضمائر:

باب الضمائر عامة: من أبواب النحو تحتاج إلى مزيد من الدرس والبحث لما لها من أهمية وقيمة في التعبير عن الذات، والاستغناء فيها أكثر من غيرها: فهي في قمة المعارف، غير أن الباقون من النحاة لم يشيروا إليها في حديثهم عن الضمائر.

فقد أشار ابن هشام إلى قيمة الضمائر في باب المعارف مع ضالتها: صوتيا في قوله: " المضمر" ويسمى الضمير ويسميه الكوفيون الكناية، والكناية: إنما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته، أو أخفيته، أو من الضمور وهو الهزال: لأنه في الغالب قليل الحروف.

كما أن الاستغناء ماثل في عمل الضمير مستترا أو مظهرا، وهنا تكمن فائدته في الكشف عن ميزة اللسان العربي".[3]

---

[1] سيبويه الكتاب، مرجع سابق، ص43.

[2] سيبويه الكتاب، مرجع سابق، ص43.

[3] ينظر- سعيد يزي العربي، ظاهرة الاستغناء في الدراسة النحوي، جامعة أم القرى، السعودية، العدد الثاني 1425هـ، ص289.

ففي الضمائر الظاهرة للمتكلم أو المخاطب، ما يغني عن التعبير عن الذات، وهذه هي حقيقة الضمير لكن في حالة الغائب يختلف الأمر بحيث نجد أن الغائب يعبر بضميره دون ذكر المرجع اعتمادا على قرائن لا يستطيع العربي تضييعها.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [1]

وهنا الضمير يعود على القرآن الكريم، وإن لم يتقدم له ذكر في الكلام ولأجل هذا تكرر التعبير عن القرآن بضمير الغيبة وإن لم يسبقه المرجع.

كما أنه يمكن الاستغناء بضمير الغائب عن الاسم الظاهر وإن لم يتقدم المرجع أيضا، اعتمادا على قرينة الحال، يقول تعالى:﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۝٣٢﴾ [2]

والمقصود هنا هو الشمس، وإن لم يسبق لها ذكر، كما تظهر صور عدة للاستغناء، في الضمير المستتر وجوبا فالهمزة والنون في قوله عز وجل: فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٠٢ [3]فالهمزة في الفعلين "أرى" و "أذبح" أغنت عن ضمير المتكلم "أنا"، ودلت على ما يدل عليه ذات المتكلم؛ التاء في الفعل "ترى" أغنت عن ضمير المخاطب أنت، وصيغة فعل الأمر تُغني عن الفاعل، وذلك لأن فاعلها مرتبط بصيغتها، وهو المخاطب ومادام هناك أمر فلابد أن يكون هناك مأمور وهو المخاطب؛ وهذا لا تبنى صيغة الأمر للمجهول في قوله تعالى: نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٣ [4]

وعليه فالنون في الفعل "**نتلو**" أغنت عن ضمير المتكلمين نحن وهذا ما يؤكد مهمة الاستغناء؛ في الوظيفة اللغوية وأن موضع الإضمار لا يأتي في الظاهر حتى ولو كان مستترا جوازا، وهنا يقدم

[1] سورة القدر، الآية رقم 01.
[2] سورة ص، الآية رقم 32.
[3] سورة الصافات، الآية رقم 102
[4] سورة القصص، الآية رقم 03.

الكاتب مثلا: فيقول محمد يقول الحق ، لا يصح أن نقول: محمد يقول محمد الحق، بل إذا أردنا الظاهر لابد أن نتبع أسلوبا آخر ونقول يقول محمد الحق، وعليه هناك فرق بين التعبيرين، كما أن هناك عكس سائر في لغة العرب حيث أن هناك إضمار في موضع الإظهار، فهو يؤدي مهمة في نفس العربي، وهي حبه لإيجاز".[1]

وعلى هذا النهج يستغنون بالضمير المتصل متى كان ميسورا وسهلا عن الضمير المنفصل وذلك للسهولة وقلة الكلفة وقد عبر "ابن مالك" في ألفيته عن هذا الأمر في قوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل.

ويقصد بهذا القول أن العربي يقول أكرمت، فهو يأبى أن يقول أكرم أنا: كما يقول أكرمتك ولا يلجأ إلى قول أكرمت إياك.

-أسباب الاستغناء:

يشير واقع اهتمام النحويين واللغويين بظاهرة الاستغناء إلى عمق إحساسهم بوقوعها في اللغة وتعدد مستويات هذا الوقوع، وهذا ما دفعهم إلى البحث والدراسة وبعد التطرق إلى هذا الموضوع وجمع مظاهره وبيان وقوعه يستهدف تقديم أهم أسباب هذه الظاهرة.

إن موضع الظاهرة هو اللغة حالة استعمالها، وموضع تشخيصها وتفسيرها هو مؤلفات النحو واللغة، وبطبيعة الحال فإنه من المتعذر: وجود مبررات دفعت للوقوع بهذه الظاهرة اللغوية ويمكن حصرها في مجموعة من العناصر المتمثلة فيما يلي:

1.**الخفة والكثرة في الاستعمال:** مما لاشك فيه أن لهذين العنصرين أثرا فاعلا، في الدرس اللغوي، فهما يلعبان دورا مهما في كثير من الحالات: "... ويبدو التأمل في المؤلفات النحوية واللغوية المختلفة، أن الاعتماد على عنصر الخفة يقابله عنصر الثقل بات واضحا في تفسير كثير من الظواهر اللغوية، إذ كان لهذين العاملين شيوع ملحوظ فيما صنفه القدماء وأسسوه".[2]

---

[1] سيد يزبك العربي، ظاهرة الاستغناء في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص200.

[2] ينظر، عبد الرحمن الوعلي، دراسة مفهوم الأصل في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1994، ص101.

وقد كان الحس العربي يهرع إلى الخفة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ليقل في الكلام ما يستثقلون، ويكثرون في استخدامهم ما يستخفون ويكرهون الإطناب في الكلام، وخير دليل ما قيل خير الكلام ما قل ودل.

ويقر ابن جني في هذا الصدد على اعتماد عنصر الخفة، سببا في الاستغناء فيقول: "... وهذا الذي قدمناه آنفا، قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عدم بعضها لم تكن علة، ويكون أيضا عكس هذا: وأن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة، وأما الأول فإنه ما نحن بصدد من اجتماع أشياء تكون كلها علة، وأما الثاني فمعظمه انجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل، وهو أصل من الأصول في هذا الحديث".[1]

إذن فاللغة تميل نحو الأيسر: أي نحو الأبسط والأسهل وتفضيل الكلمة القصيرة على مرادفاتها الطويلة، كما تقترن صفة الكثرة في كثير من المواضع بمصطلح الخفة، وما كان اعتماد النحاة في تفسيرهم عليها إلا وسيلة يظهر فيها البحث عن التماس جانب الاقتصاد في المجهود العضلي المبذول أثناء الكلام.

ويشيع التعبير عن الخفة والثقل وكثرة الاستعمال في كتب النحو، وهذا ما يعتبر دليلا قاطعا يجر ميولهم إلى الخفة التي تكون سببا في كثرة الاستخدام، وهذا العنصر ليس ببعيد فيما يتعلق بالأصوات والأبنية الصرفية، " ... فالكلمات الكثيرة التردد في كل يوم تتحمل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة والفونيمات الأكثر تردد تعترفها الذاكرة أسهل".[2]

وعليه فعلماء الأصوات، ينظرون إليه من خلال خدمته لأصواتهم وكيف يمكنها أن تؤدي المعنى بوجود هذه الظاهرة ، وهذا ما نطلق عليه الاقتصاد في أصوات الكلام، الذي يعقد ارتباطا كبيرا بين سهولة النطق وتكرار الفونيمات الذي يعود إلى مبدأ الجهد الأقل.

2.**أمن اللبس**:قد أشار ابن مالك إلى أن أمن اللبس قد يحمل على الاستغناء وذلك في قوله: "

---

[1] ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص162.

[2] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النظام الكلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1997م، ص319.

وربما حمل اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف على الكسرة والياء".[1]

إن ما يستغنى به يكون اللبس فيه مأمونا، وعكس ذلك يكون فالورد يكون غالبا عندما يؤدي إتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبان متطابقة تمثل مجموعات مختلفة تمثل "اسم، صفة، اسم الفعل"[1]، مما يجعل التمييز بينها صعبا، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس، ويحصل التمييز فهو وسيلة ضرورية للاستعمال اللغوي، فالنظام اللغوي يبنى أساسا على مجموعة من القيم الخلافية التي بدونها لا يكون الكلام مفهوما.

وحالات الاستغناء التي يتوخى فيها أمن اللبس كثيرة في الاستخدام اللغوي سواء على مستوى الصرف أو النحو كما توجد أسباب أخرى تقف وراء الاستغناء، "... منها أن يترك المستغنى به مرة أخرى تذكره في أول الكلام"[2]، وقد يكون السبب في تمام المعنى واكتفاء كاستغناء المبتدأ بالخبر أو العكس.

ومفاد القول أن أكثر الأسباب بروزا في حدوث الاستغناء، يتمثل في الخفة وكثرة الاستعمال للمستغنى به، والوضوح وأمن اللبس، والإيجاز والاختصار وعلم المخاطب بما في الأمر حتى يتسنى له الإدراك.

فثمة عمليات تحويلية نتجت عن الاستغناء كالحاصل مع الاستغناء بباء النداء، عن الفعل أنادي، وفي هذه العمليات التحويلية نجد مفهوم البنية العميقة كان واضحا في الفكر النحوي.

وإن لم يستخدم النحاة هذا المصطلح بالصورة التي يعرفها الدرس اللغوي المعاصر، وما جاء به المحدثون من أمثال **نعوم تشومسكي**.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1410هـ/1990م، ص418.

[2] سيبويه، الكتاب، تحقيق السلام هارون، ج2، ص40.

المبحث الرابع: الاستغناء عند المحدثين.

-ظاهرة الاستغناء والنظرية التحويلية:

ترتبط ظاهرة الاستغناء بظواهر تحويلية، بحيث تعد هذه النظرية التي استوت معالمها على يد العالم اللغوي **نعوم تشومسكي** في عام 1987م، من خلال ما ظهرت في كتابه **التراكيب النحوية syntactique structure**، الذي أحدث تحولا ملحوظا في البحث اللغوي، وتبعه في ذلك العديد من اللغويين الذين طوروا هذه النظرية ومنحوها أشكالا متنوعة.

وقد جاءت هذه النظرية كردة فعل للنظريات السابقة، خاصة البنيوية، ونالت إعجاب الجميع باعتبارها أفضل من سابقتها ؛ "لدعوجبها يمكن تحليل اللغة إلى طبقاتها المختلفة، ثم العودة إلى عناصرها الأولية، وتحديد العلاقات بين تلك العناصر".[1]

ويعود سبب الإعجاب بالتحويلية رغم الانتقادات التي وجهت إليها، يرجع إلى أن البنيويين يوجهون اهتمامهم إلى البنية من الخارج أي البنية السطحية، بينما التحويليون: يهتمون أكثر بدراسة البنية من الداخل أو العميقة و عليه: "... الأول بصف، والثاني يحاول أن يكتشف من خلال البنيات السطحية".[2]

إذن فالتحويليون يهتمون بدراسة مستويين للتركيب النحوي أي أن القواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا، وتركيبا ظاهريا، بحيث تربط بين التركيبين بنظام خاص، يمكن أن تكون قواعد تحويلية، ولذلك توصف القواعد التحويلية بأنها توليدية.

يقال "... إذ لا توجد قواعد تحويلية إلا وهي توليدية في نفس الوقت ، لأن جميع فرضيات القواعد التحويلية ، وخاصة فرضيات تشومسكي، ومن سار على نهجه تصف جمل اللغة العربية بطريقة واضحة ومتسلسلة".[3]

---

[1] ينظر عبد الرحمن الوافي: مفاهيم الإعراب في اللغة العربية بين القديم والحديث القاهرة، مصر، ط1، 1990م، ص170.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007م، ص170.

[3] محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999م، ص24.

هنا يقصد بالقواعد التوليدية أنها تلك القواعد التي تعطي وصفا دقيقا لكل جملة في اللغة، وهي في نفس المعنى ذلك النظام من القوانين التركيب الأساسي للقوانين المفرداتية التي تصف التركيب النحوي للغة ما بطريقة واضحة: "... والواضح أن تشومسكي كان يهدف إلى قوانين التركيب الأساسي والقوانين المفرداتية تنتج التركيب الباطني للجمل، والقوانين التحويلية للنحو توضح التركيب الظاهري".[1]

أي أن هذا الأمر يفسر لكل جملة لها تركيب باطني وتركيب ظاهري ويكون في ذلك الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين قواعد التركيب الباطني والتحويل.

يقول "... ألا تتخذ بمصطلح التوليد".[2]

ويعني هذا أن النحو لن يقدم جملا صوتية فحسب، ولكنه يجب أ يحدد عن طريق قواعده، ومصطلحاته ما يمكن أن ينتجه من الجمل الممكنة في اللغة، فالتوليد يعني التعرف على ما يمكن أن يكون صحيحا في اللغة، ومعيار تشومسكي في تميزه للجمل الصحيحة، ويرجع إلى حدس الناطق والسامع دون الحاجة إلى محددات، فالجمل كلها صحيحة وغير متناهية وأن مصدر المعلومات الملائم في التحليل اللغوي هو الحكم النابع من الحدس الذي يصدره الناطقون لتلك اللغة، بحيث يعتبر " اللغة مجموعة من الجمل، كل جملة فيها محدودة في طولها، قد أنشأت من مجموعة محدودة من العناصر".[3]

ولذا فإن النظرية التحويلية ترتكز على المقدرة اللغوية، وليس على الأداء اللغوي واهتمام تشومسكي بالمقدرة والأداء جعله يبني نموذجه اللغوي على هذا الأساس، إذ جعل نظام القواعد في نظريته عبارة عن مجموعة من القوانين واضحة وأعطاها صفة الوضوح.

"... وعلى كل حال فالقواعد التحويلية لا تنظر إلى الجملة على أنها مكونة من مجموعة من عناصر متجاورة فحسب، بل تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر غير عملية

---

[1] حلمي خليل: مقدمة في اللسانيات، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1417هـ/1997م، ص176.

[2] المرجع نفسه، ص141.

[3] تشومسكي: البنى النحوية، ترجمة يوئيل عزيز، مكتبة المعارف، بغداد، العراق، ط1، 1407هـ/1987م، ص17.

تحويل".[1]

وبالرجوع إلى النحو التقييدي فإنه يشتمل على كثير من أفكار هذه النظرية، والدليل على ذلك ما نجده في مؤلفات القدماء من استغناء وحذف وغيرها من الظواهر اللغوية، وهذا ما يسمى في الدراسات المعاصرة بالنسبة العميقة والبنية السطحية لتصحيح أنهم لم يستخدموا هذين المصطلحين في التعبير عن ذلك، ولكنهم عبروا بالمصطلحات مختلفة توحي بهذا المعنى.

ويظهر ذلك من خلال معالجتهم لكثير من القضايا الصرفية والنحوية التي تعاملوا معها من خلال عدد من القوانين التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية.

ومعنى البنية العميقة ومضمونها، وليس المصطلح الخاص بها كان موجودا وواقعا في دراستهم وأشاروا إليه بتعبيرات مختلفة مثل " **الحمل على الأصل، مضمر في النية، ولا يتكلم به** "[2]

وعليه فالنحو العربي ليس بعيدا عن كل هذه المفاهيم، فهو يقوم على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية، وأفاد هذا المفهوم في التمييز بين التراكيب النحوية التي يكون فيها عنصر ظاهري كما كان وسيلة في التمييز بين عناصر التركيب النحوي كالحديث عن باب المنصوبات ومحاولة التمييز بين المفعول الأول والثاني، والبحث عن الأسباب وكما يقف هذا المفهوم وراء بعض القضايا مثل: التقديم والتأخير، الحذف... والاستثناء، والنداء والاختصاص والإغراء والتحذير.

فالعربية تعرف طرقا من التحولات في الجملة الفعلية والاسمية في الجانب الصرفي والنحوي ولعل الغرض من التحويل هو القصد إلى المبالغة والإيجاز والتوكيد.

ومنه لا يخلو الاستغناء في الدراسات المعاصرة من مسلك التحويل، فيما يستغنى عنه بقابل ما يعرف بالبنية العميقة، أو التحتية، وما يستغنى به يقابل ما يعرف بالبنية السطحية المستخدمة أو المنطوقة، إن كثيرا من حالات الاستغناء تمثل نتائج عملية تحويل من بنية عميقة بفرض أنها الأصل إلى بنية سطحية مغايرة في بعض أجزائها لذلك الأصل المفترض.

---

[1] المرجع السابق، ص24.

[2] موضوع عبد الرحمن أيوب التحويل في النحو العربي، مجلة اللغة العربية، القاهرة، مصر، عدد 1969م، ص181.

الفصل الثاني :

الاستغناء والمصطلحات القريبة

تمهيد:

في أغلب الأحيان يؤدي الخلط بين المصطلحات إلى الوقوع في إشكالية، بحيث تقف حاجزا أمام الباحثين والدارسين فتعدد المصطلح وتداخل أصبح مشكلة أدت إلى التشتت، فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، و تحمل أحيانا كثيرة مفهوما واحدا، وهذا ما وجد في كتب التراث اللغوي نحو إطلاق العلماء مصطلحات (**الاستغناء، والاكتفاء ، وسد المسد**).

رغم أن الاستغناء يختلف في حكمه وطبيعته عن المصطلحين الآخرين، لكن يختلف في حكمه وطبيعته عن المصطلحين الأخريين، لكن القدماء جمعوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضا.

وظاهرة الاستغناء بحسب بحوث الدارسين أهم فعبروا لها ما بين ظاهرة **الحذف،والإضمار**، وتارة أخرى ما بين التقدير والاتساع ...الخ، حتى أوصلهم ذلك إلى عدها من قوانين التحويل اللغوية الحديثة التي توصل إليها تشومسكي.[1]

فالمصطلح هو اتفاق مجموعة ما على شيء باسم بعد أن ينقل هذا الاسم من معناه اللغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما.[2]

وعليه فالاتفاق بين النحويين مثلا على ألفاظ معينة هو ما يسمى عندهم بالمصطلح النحوي، وهذا فإن من العيب أن ينفرد شخص ما بمسألة وضع المصطلح لأنه مشروط بالإجماع ويعود الفضل الكبير إلى العلماء الأوائل في وضع وتنسيق المصطلحات النحوية والبلاغية —بمعناها العلمي، وإن لم تتضح وتكتمل وشابها بعض الاضطراب والتداخل، أو التناقض إلا أن البذرة الأولى قد صنعت على أيديهم، وقد يعود هذا التعدد إلى أن بعضها كان يذكر بالمفهوم والمرادفات.

وتعد مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلوم، وقد أدى الاضطراب والتداخل إلى وجود المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل مفهوما واحدا وخير دليل ما قيل..." أطلق

---

[1] خالد ميلاد، بعد الاختلاف والتأويل، ص 214 ط1، 2005م، بيروت.

[2] الجرجاني، التعريفات، تح: ابراهيم الأبياري، مكتبة لبنان، لبنان، بيروت، ط1، 1985م، ص 30.

سيبويه مصطلحات الاستغناء والاكتفاء للدلالة على مفهوم واحد يقول هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنه مستقر لما بعده، وموضع والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغني به عن صاحبه فلما جمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صار في الاستغناء كقولك **هذا عبد الله**"[1]

فهو في هذا النص قد جمع بين المصطلحين (السد والاكتفاء) واستخدام مصطلحا الاستغناء في موضع آخر لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

ويبدو المقصد هنا أن لظاهرة الاستغناء علاقة وطيدة تربطها بين عدة مصطلحات من أهمها:

الحذف، الإضمار، والتعويض، الإبدال.

أولا– الاستغناء والحذف:

إن الأصل اللغوي لمادة حذف هو دلالتها على إسقاط الشيء، وهو مأخوذ من قول العرب: حذفت من شعري ومن ذنب الدابة، أي أخذت.[2]

وتأتي هذه المادة بمعنى قطع الشيء، فيقال: حذف ذنب فرسه، إذ قطعه من طرفه، وفي هذا الصدد يقول الأعشى:

قاعدا حوله الندامى كما ينفث

بوتي يتوكر محذوف[3]

وعليه فإن إسقاط الشيء أو قطعه هما بمعنى واحد، لأنهما يعنيان أخذ جزء من المادة أو إلغاؤه، ولذلك فإن هذه المادة يطلق عليها مجازا التهذيب أو التسوية، فيقال مثلا حذف الصانع الشيء بمعنى سواه تسوية حسنة، وكأنه حذف كل ما يجب حذفه حتى أصبح سويا لا يوجد فيه عيوب، يقول امرؤ القيس في وصف فرسه:

---

[1] سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ص 198.

[2] الجوهري، الصحاح تاج اللغة، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ/2005م، ص 8.

[3] الفراهيدي، العين، تح: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/2004م، ص 187.

لها جبهة كسراة الجنّ حذفه الصانع المقتدر[1]

وعليه فاللغة العربية كغيرها من اللغات الحية فهي ظاهرة اجتماعية، تخضع لقوانين التطور وهذا واضح من خلال سير الألفاظ من المعنى المادي إلى المجازي، وهذه المادة تطورت إلى الاستعمال المجازي، فالحذف في الكلام يقتصر على الاستعمال الحسن، وهو إسقاط الشعر سواء كان من الإنسان أو الدابة.

ثم انتقل الاستعمال اللغوي إلى الكلام فصار الحذف يعني إسقاط جزء من الكلام تم تحسينه وتهذيبه، وهو ما يدخل ضمن علوم البلاغة العربية التي تهتم بضروب الكلام.

وفي تعريف: " الحذف والرمي عن جانب والضرب عن جانب، وحذفه بالعصا وبالسيف يحذفه حذفا".[2]

كما يعد أحد أقسام الإيجاز وهو ظاهرة بلاغية غير مقصورة على اللغة العربية فقط ؛ ولكنها ظاهرة عالمية في كل لغات العالم، وتؤثر في التركيب والصوت"[3]

ولذا كانت من الظواهر العالمية في اللغات، فهي لا تقف عند لغة واحدة.

هذا فيما يخص الجانب اللغوي، أما الحذف في **الاصطلاح**: يكون بحذف الشيء من العبارة لا يخل بالفهم عند وجود ما يدل على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية.[4]

والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ، والمعروف أن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام فقد سئل **أبي عمرو بن العلاء** : أكانت العرب تطيل؟ بمعنى تكثر في الكلام ومن الإطناب إطالة الحديث، فقال: نعم تبسط، فقيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها.[5]

---

[1] أبو هلال العسكري: الصناعتين، ترجمة مفيد قميحة عن المحتسب في شرح تصريف المازني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ص108.

[2] ابن منظور: لسان العرب، مادة حذف، ص900.

[3] محمود سليمان ياقوت: علم الجمال اللغوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، القاهرة، ط1، 1995م، ص307.

[4] أحمد هاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1960م، ص30.

[5] ينظر: ابن جني: الخصائص، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1990م، ص74.

فالعرب بطبيعة الحال أن من صفاقم الاختصار فهم إلى الإكثار أبعد والإيجاز أقرب، ولذلك قلنا سابقا أن الحذف ضرب من الإيجاز فقد وصف من قبل أنه دقيق المسالك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، يشبه السحر وأحيانا ترك الذكر من الكلام والصمت أزيد للإفادة.

وفي الاصطلاح أيضا أن الحذف هو حذف لفظ أو أكثر من أجزاء الجملة مع القيام قرينة يعين المحذوف.[1]

أي ما يدل على ما حذف حتى يتسنى لنا معرفة الأمر والفهم بوضوح وجود ظاهرة.

والحذف في اصطلاح البلاغيين هو حذف ما في العبارة من الكلمات من غير أن يختل المعنى بشرط أن يقوم دليل لفظي أو معنوي على المحذوف"[2] في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾[3]

أي: ليقولن خلقها الله.

أما **المحدثون** فيعرفونه: " حذف أحد العناصر من بناء الجملة ويكتفون له بإسقاط كلمة That من قولهم: I Said he was Ready ونلاحظ أصل الجملة هو I Said thath ewas Ready وسقطت منها كلمة That، و لم يتغير معنى الجملة.[4]

ومن خلال ما تقدم ذكره، من تعريفات لغوية واصطلاحية يتبين لنا القيمة الاقتصادية لظاهرة الحذف من خلال اختصار في الحروف أو الكلمات من الجملة، ومهما يختلف مفهوم الحذف، فإنه لا يخرج عن كونه قطع جزء سواء كان حرفا أو كلمة أو تركيبا مع احتواء الجملة على ما يدل على ما حذف منها.

[1] محمود رشدة الحمزاوي، الحذف والتقدير في اللغة، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1987، ص 4.
[2] بكري الشيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، دار الكتاب، مصر القاهرة، ط1، ص 191.
[3] سورة لقمان، الآية رقم 25.
[4] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص 307.

فهو ظاهرة لغوية هدفه الاقتصاد والإيجاز، بحيث يؤثر في المتلقي ويفتح له المجال للسبح في الخيال وتصور المعنى الذي يحمله اللفظ المحذوف، بحيث يشترط أن لا يؤدي هذا الحذف إلى الغموض أو فساد المعنى.

وللحذف أدلة بواسطتها يتم معرفة إذا كان هناك حذف للعبارة أو الجملة وهذه الأدلة تتنوع فيه ما يتعلق بالتركيب والجملة نذكر على سبيل المثال:

1. العقل: الذي ميز الله به الإنسان عن باقي الكائنات الحية، يقول الله تعالى : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ....﴿٣﴾ [1]

وما يدل على الحذف هنا العادة الشرعية ، أي ما حلل من قبل و ما حرم.

2. العادة: إذن فالعقل يدل على أصل الحذف بالتفكير، وعادة الناس تدل على تعيين المحذوف في قوله تعالى: قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ ... ﴿٣٢﴾ [2]

وهنا تقدير اللوم عن المراودة وليس على الحب لأن هذا الأخير خارج عن نطاق الفرد، بينما المراودة من عادة الإنسان لذا جاء اللوم عليها ولأنه يمكن التخلص منها.

3. الشروع في الفعل: كقولنا: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾ " عند الشروع في القراءة أو أي عمل كان، فالمحذوف بقدر ما جعلت التسمية مبتدأ له القراءة كان أو فعلا، فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت (أقرأ)، الأكل (أكل)."[3]

ومما سبق ذكره أن تدل العادة على تعيين المحذوف فهو تعود الناس مثلا القيام بنشاط معين في منطقة معينة فإن معرفة الناس لهذه المنطقة تجعلهم يحذفون اسمها أو مكان على سبيل المثال كقولنا ملتقى الشعراء في العصر الجاهلي، كأننا قلنا ملتقى الشعراء في سوق عكاظ.إذن دلت المادة على تعيين المحذوف ونفس الشيء بالنسبة للشروع في الفعل كقولنا: "بسم الله" وقد دل الشروع على

---

[1] سورة المائدة، الآية رقم 03.

[2] سورة يوسف، الآية رقم 32.

[3] ينظر عمر حاتم، الحذف في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، 2014م، ص 289.

المحذوف وهو مثلا بدء الكتابة ودل اللفظ كذلك على المحذوف والسر البلاغي في البسملة هو الفعل المحذوف والمقدر في سياق الكلام.

أنواع الحذف وشروطه:

تعد الجملة العربية الفضاء الواسع الذي تدرس فيه ظاهرة الحذف، ويمكن داخلها حذف التراكيب والمفردات يقول **الجرجاني** في هذا الصدد: " أن النظم لا يحصل بكلمة واحدة، بل بضم المفردات بعضها على بعض". وعليه فالجملة هي حصيلة تركيب المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، فهي المراح الواسع لدراسة مثل هذه الظاهرة اللغوية لما تحتويه من معنى؛ وبالرغم من عدم تلفظ المتكلم بالكلمة إلا أنه يمكن فهمها من خلال المعنى، ومن أنواع الحذف نجد:

حذف المفردات أو ظاهرة الإسناد البلاغي:

1. **حذف المسند إليه:** هو أحد ركني الجملة وهو الركن الثابت، وبفضله تتحدد المفردات من الناحية الإعرابية وهنا يمكن رصد الأغراض البلاغية التي يحذفها المسند إليه وتشمل في:

* الاحتراز من العبث: والمقصود هنا أن الحذف يكون بتقنية رائعة على الرغم من كون المحذوف عنصر أساسي في الكلام.

إلا أنه في بعض الأحيان يحذف ولا يذكر، فتقوم **القرينة**التين توعه وموضوعه فيقال: " بأن المسند إليه إذا ترك لفظ فهو ملتفت إليه معنى لابد من تقديره". [1] وبذلك يكون الأمر سهلا على المتلقي إدراكه وفهمه.

ضيق المقام عن إطالة الكلام: في حقيقة الأمر أن هذا العنصر يتأثر بالمتكلم كما يرتبط بمجال الإبداع في الفكر، إضافة إلى الجانب النفسي؛ وعليه المتكلم يتأثر بظروف خارجية تحيط به، أو مواقف محرجة فمثلا مشاهدة طفل يعبر الطريق دون الانتباه إلى مرور السيارات، فتكون ردة الفعل

[1] عبد القادر عبد الجليل، اللسانيات النشأة والتطور، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1429هـ/2008م، ص 88.

سيارة، سيارة، فالمقام هنا أجبرنا على الاختصار خوفا من وقوع مكروه للطفل فحذف الجملة "ابتعد يا طفل السيارة قادمة بسرعة" والغرض هنا التنبيه في التحذير فلا داعي من إطالة الكلام

أما فيما يخص الظروف الداخلية تؤثر على المتكلم بحد ذاته مستخدما الاختصار فمثلا شعور المتكلم بالصداع أو المرض فيقول : رأسي. رأسي: أو يدي. يدي ، والأحسن هنا هو: "رأسي يؤلمني ألما شديدا" فنلاحظ الاختصار في عبارة موجزة الغرض من ذلك أن يفهم السائل بسرعة وبسهولة في الاقتصاد على نفسه الجهد والألم حتى لا يتعب.

* **تسهيل الإنكار عند الحاجة:** "...فإن أحدهما لآخر انتهت وسكت، وهو يقصد انتهاء المسألة فإن المستمع لهما لا يستطيع فهمهما أو إثبات موضوع المحادثة" [1]، في هذه الحالة إثبات ذلك على المتكلم مهما حاول تفهيم المخذوف بحث يكون في إمكانية هذا المتكلم رفض التقدير أو إنكاره وبمان هذا النوع من الحذف في الحروب، خوفا من التجسس.

* **ظهور المحذوف وتعيينه:** قال تعالى: عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ [2] فإذا كان المحذوف

* ظاهرا في الكلام فلا مبان في ذكره، كم ورد في الآية آنفا، فلا يوجد هناك ريب، بأن عالم الغيب هو الله سبحانه وتعالى.

2. حذف الفاعل:

" فالفاعل اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل أو اتصف به" [3] وكما يعمل فيه أربعة أشياء سنأتي على ذكرها منها: الفعل المبني للمعلوم والاسم المشتق واسم الفعل، وأخيرا وهو ما يهم الفعل المحذوف كقوله تعالى: إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴿١﴾ [4] فكلمة السماء فاعل لفعل محذوف تقديره انفطرت، ويأتي الفاعل عادة متأخرا عن الفعل، ويمكن أن يأتي فاعل واحد لفعلين، فيعرب فاعلا

---

[1] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة والبيان والبديع، ص 83.

[2] سورة الجن، الآية رقم 26.

[3] أحمد كشك، سؤال وجواب في قواعد النحو العربي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، ط 1، ص 40.

[4] سورة الانفطار، الآية رقم 1.

للفعل الثاني: أما الأول ففاعله مستتر ويمكن أن يحدث حذفه في الجملة وقد حدد النحاة أربعة حالات للحذف وهي:

1)أن يكون عامل الفاعل مبنيا للمجهول، أي أن يكون الفعل الذي قام به الفاعل مبنيا للمجهول مثلا الله يخشى عقابه، أي "الله يخشى الناس عقابه"، وهنا يحذف الفاعل ويحل محله اسم يعرف بنائب الفاعل، فحذف لفظه "الناس" وناب عنها عقابه وهي نائب فاعل.

2)أن يكون الفاعل متمثلا في " **واو**" الجماعة أو " **ياء**" المخاطبة مثل "**يدخلون**" فتعرب على أنها فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل.

3) يحذف الفاعل إذا كان عامله مصدرا مثل: **ضربا مبرحا أصبحته**، والأصل فيها **ضربته ضربا مبرحا في الصباح**؛ فالفاعل محذوف يفهم من السياق فقربت ضمت الفعل والفاعل، وهذا الأخير هو ضمير متصل بالتاء، ولما كان العامل في الفاعل مصدرا جاز حذف الفاعل على أن يقدر من خلال السياق.

4)يحذف الفاعل مع عامله بشرط وجود دليل يقوم عليهما مثل سؤالك لأحد ما: من رأيت؟ فيرد عليك محمدا والأصل " رأيت محمدا" وهنا احتوى الرد على السؤال حذف الفاعل والفعل معا، وهذا يرجع إلى أهداف بلاغية لفظية غايتها القصد والإيجاز مع المحافظة على السجع؛ أما المعنوية فتتمثل في رغبة المخاطب في تعظيم الفاعل، فيصونه من الاقتران بالمفعول به في الذكر أو رغبة في تحقير الفاعل.

3.**حذف المفعول**: يقول **ابن جني** " حذف المفعول كثير، فصيح وعذب ولا يركبه إلا من قوي طبعه وعذب وضعه" [1] ويكون المفعول صحبة الفعل والفاعل فهو بطبيعة الحال من وقع عليه فعل الفاعل، كما يمكنه أن يتقدم عليهما في بعض الأحيان ومن الأغراض البلاغية التي تؤدي إلى حذفه.

أ –**إفادة التعميم مع الاختصار**: كقوله تعالى:وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ .... ﴿٢٥﴾ [2] أي يدعو جميع

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، 1990، ج2، ص366.
[2] سورة يونس، الآية رقم 25.

عباده لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم: فلو قال يدعو جميع عباده لإفادة التعميم لكنه جانب الاختصار وهاته الآية جاءت شاملة لمعناه على الرغم من الحذف وهو سرّ الإعجاز القرآني.

ب -**التأديب في الحديث**: قول عائشة رضي الله عنها: "... كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نغتسل من إناء واحد، فوالله ما رأيت منه ولا رأى مني" [1] ويحدث هنا حذف المفعول وذلك حفاظا على أدب الجلوس وتهذيب الكلام ففي الحديث حذف المفعول وهو (العورة) أي ما رأيت عورته ولا رأى عورتي.

ج -**البيان بعد الإبهام لتقرير المعنى في النفس**: قال تعالى:

﴿....وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ .... ﴿٣٥﴾ [2] تكثر هذه الظاهرة بعد فعل المشيئة، إذا سبق بأداة شرط على أن يكون المفعول عاما لا خاصا، والتقدير هنا هو: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم.

يعتبر الاستغناء بابا واسعا، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ قال أبو حيان: " العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغنائهم بترك وتارك وعن وَدَعَ: وإذر" [3]، " وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير وعنيه جاء مذاكير، وكذلك استغنوا بأتيل على أن يأتوا به والعين في موضعها، فالزموه القلب والإبدال، فلم يقولوا أتوق، إلا في شيء شاذ، واستغنوا بقسي عن قووس فلم يأت مفلوبا، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرجل، ثم يأتوا فيها بجمع الكثرة، ثم يريد ابن جني بعض النماذج التي نسبها إلى السيوطي وسيبويه". [4] في أنها جميعا تقصر الاستغناء على المفردات لا على التراكيب ومن هنا يمكن أن نجد فارقا بسيطا بين الاستغناء والحذف:

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص58.

[2] سورة الأنعام، الآية رقم 35.

[3] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط2، 1119هـ/1999م، ص56.

[4] ينظر: علي أبو المكارم، التقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص200.

* أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي، في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويا لسلامة التراكيب وتطبيقا للقواعد، أما الاستغناء فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة.

فمثلا: **أهلا وسهلا**: هذا التعبير فيه حذف، مرده أن كلا من الكلمتين منصوبة بعامل والعامل هنا **قدمت** أهلا و**نزلت** سهلا، فنستحد أن العاملين المحذوفين اللذين قدرنا وجودهما في الكلام يوجدان فعلا في مواقف لغوية أخرى أي نصوص مغايرة.

أما كلمة **ترك** فقد أغنت في نظر اللغويين عن استخدام الماضي من كلمتي **يدع**: و لم يستعمل الماضي من هاتين الكلمتين ولا يمكن أن يستعمل ؛ أي أن المادة اللغوية اقتصرت في اشتقاقها على ذكر ما يدل على الزمان في الحال والاستقبال دون أن يوجد ما يدل فيها على الماضي.[1]

[1] ينظر نفسه، ص 201.

المبحث الثاني: الاستغناء و الإضمار.

1. الإضمار لغة واصطلاحا:

لغة: مادة ضَمَرَ، على تنوع صياغتها الصرفية: تدور على معنيين أحدهما فرع عن الآخر وهما اللطافة والإخفاء، والفعل منها ضَمَرَ، كَنَصَرَ ، وكَرُمَ والمصدر هنا الضُمُوْرُ، ويتعدى بالهمز ومنه أَضْمَرَ: أخفاه وأَضْمَرَتْ الأرض الرجل: غيبته إما بسفر أو بموت، وفعل المطاوعة: إِنْضَمَرَ، وإِنْضَمَرَ من مشتقات المادة: رجُلٌ ضَمِيرٌ: هضيم البطن لطيف الجسم، وفَرَسٌ ضَمِيرٌ: دقيق الحاجبين، والضَمِيْرُ: العقد الداخل، والسير داخل الخاطر".[1]

اصطلاحا:

أما عن التعريف الاصطلاحي، فإن هذا المصطلح يندرج في ثلاثة علوم، ونحمل كل واحد منها تعريفا مختلفا ومنها:

* **الإضمار في علم العروض:** "هو إسكان الحرف الثاني"[2] أي أن متفاعلن تصبح متْفاعلن ثم تنقل إلى مُسْتفعلن.

* **الإضمار في النحو:** " هو الإتيان بالضمير بدلا من الاسم الظاهر" [3] أي استعمال أحد الضمائر في مكان الاسم الواضح.

* **الإضمار في البلاغة:** هو إسقاط الشيء لا بمعنى أي الاستغناء عن الشيء الذي لا أهمية له في المعنى، أو ترك الشيء مع بقاء أثره.

إن البلاغيين انقسموا في استخدام هذا المصطلح إلى طرفين أحدهما يجعله لمعنى الثاني، أي أنهم يستخدمونه في حذف العوامل التي يبقى أثرها كحذف حرف النصب مع بقاء النصب،

---

[1] فيروزي أبادي القاموس المحيط، مادة ضمر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1999م، ص200.

[2] البرجاني معجم التعريفات دار جامع بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2004م، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص30.

وحذف حرف الجر مع بقاء عمله: "... وفرق بعضهم بينهما أي الإضمار والحذف بأن المضمر يقال في ما كان له أثر ظاهر أو مقدر"[1]

وأما **الزركشي** فإنه يصرح بقوله: " الفرق بينه وبين الحذف والإضمار: أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ.

أما الطريقة الثانية تعتمد التعريف الأول، فتجعل الإضمار أشمل أي باختصار تجعله مرادفا للإيجاز والحذف.

2.الحذف والإضمار:

يوجد بعض الدارسين الخلطين الحذف والإضمار، ويرى أن الإضمار لا يفترق عن الحذف في شيء، لأن كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي، والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار، إذ فالإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على الضمير أو المستتر، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف بل يمكن أن يفهم من السياق.

" فصيغة ذَاكَرَ مثلا تدل بنفسها على ما أسندت إليه، وهو المخاطب المذكر، وصيغة أُذَاكِرُ تدل على أن المسند إليه متكلم مفرد، وصيغة نُذَاكِرُ تدل على أن المسند إليه جماعة المتكلمين"[2]

أما في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ولا يستنتج إلا من خلال السياق مثل **بخٍ** حيث المبتدأ محذوف، ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته.

ومن أسباب الإضمار وفوائده:

إن المقصود من الكلام هو الإفهام في التعبير، فإن الألفاظ فيه ليست مقصودة لذاتها، وإنما لما تؤديه، و لذا فإن إضمار أية كلمة لابد أن يكون من وراءه مغزى وفائدة بلاغية، وتلك الأغراض والفوائد متعددة منها ما هو معروف يمكن حصره، ومنها ما يكون متعلقا بالمقام الذاتي للكلام، فهذا النوع لا يمكن استقصاؤه، لأن الدواعي أحوال تبعث في النفس ، ولا يمكن التعرض لحصرها.

---

[1] الدماميني، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2007، ص 613.

[2] ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص 203.

أما عن الأغراض البلاغية للإضمار فهي كالتالي منها:

1 التنبيه على أن الوقت مع أهمية الحدث لا يتسع للتصريح بالمضمر؛ وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم؛ و على هذه الفائدة خرّجوا باب **التحذير والإغراء** كما في قوله تعالى: فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ [1]"ناقة الله" منصوبة بفعل مضمر تقديره **"اتركوا"** وهو تحذير ؛ و"سقياها"

2 منصوبة بفعل مضمر تقديره **الزموا** و هو إغراء.

3 تهويل الأمر وتعظيمه: قال تعالى: وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴿٧٣﴾ [2]

والغرض هنا واضح ليترك الجواب للمستمع: بقدر ما يشاء ويمنحه الكثير من الوقت للاستيعاب والفهم، وفي الآية العظيمة أضمر جواب **إذا** ليجعل ذلك دليلا على ضيق الكلام عن وصف ما يتلقون به من حفاوة وأجر عظيم في جنان الخلد"[3]

4 -تخفيف اللفظ بسبب كثرة دوران المضمر في الكلام؛ قوله تعالى:يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ....﴿٢٩﴾ [4] وقوله تعالى:﴿ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ ....﴿١٠١﴾ [5].

وبالتالي نجد إضمار حرف النداء في الآتيين.

أن يكون المظهر المتعلق بالمضمر صالحا أي لا يصلح إلا له: كما جاء في قوله سبحانه عز وجل: فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ [6]، فالمبتدأ المضمر لابد أن يكون ضميرا يعود على اسم الله: لأنه هو وحده الفعال لما يريد: فلذا لا حاجة للتصريح به.

---

[1] سورة الشمس، الآية رقم 13.

[2] سورة الزمر، الآية رقم 73.

[3] محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي في المقدمة الثالثة، دار النشر الإسلامية، المدينة، ط 1، 2014م، ص 23.

[4] سورة يوسف، الآية رقم 29.

[5] سورة يوسف، الآية رقم 101.

[6] سورة البروج، الآية رقم 16.

5 -صيانته عن الذكر تشريفا وتعظيما له وذلك من قوله تعالى: قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ [1]، فقد أضمر المبتدأ في الآيات والتقدير هو "رب السموات والله ربكم"، والله رب المشرق" وذلك لأن موسى عليه السلام استعظم حال فرعون، وإقدامه على السوأن، فأضمر اسم الله إجلالا و تعظيما وصيانة عن ذكره في مجلس فرعون.

6 -صيانة اللسان عن ذكره تحقيرا وذلك كقوله تعالى:صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ [2]

والتقدير هنا يعود على أن المنافقون هم صم بكم .

7 -قصد العموم أي عدم قصر المراد على شيء واحد مثل قوله عز وجل: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ [3].

فمتعلق نستعين أضمر ليعمم تقديره كل شيء أي على العبادة وعلى أمورنا كلها.

8 مراعاة الفاصلة لتوافق الفواصل المحيطة بها، وذلك كما ورد في قوله تعالى: مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ [4]، فقد أضمر المفعول وتقديره وما قالاك، وذلك لتوافق الفاصلة الفواصل قبلها، ومع أن هذا المقصد ورد هنا فإن هناك مقصد آخر أهم منه، وقد يكون الداعي للإضمار هو تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، وتنزيهه عن أن يذكر ضميره الشريف مع الفعل.[5]

9 قصد البيان بعد الإبهام في قوله تعالى:قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ [6]،

فقد أضمر مفعول المشيئة وتقديره "لو شاء هدايتكم" ، فإذا سمع السامع "فلو شاء" تعلق تعلقت نفسه بذلك الإبهام الذي فيها، فلما ذكر الجواب هداكم دلّ على المضمر وزال الإبهام.

---

[1] سورة الشعراء، الآية رقم 23، 24.

[2] سورة البقرة، الآية رقم 18.

[3] سورة الفاتحة، الآية رقم 05.

[4] سورة الضحى، الآية رقم 03.

[5] ينظر محمد أمين محمد سعدان الإضمار البلاغي في القرآن الكريم، دار نشأة المعارف الإسكندرية، ط1، 2014م، ص25.

[6] سورة الأنعام، الآية رقم 149

ومن خلال ما سبق، يكثر الإضمار في القرآن الكريم جدا، بل لا تكاد آية تخلو من إضمار على حسب ما توصل إليه أهل الاختصاص في اللغة العربية، ولذلك فإن محاولة استخراج جميع ما فيه من الإضمار لن تكون إلا تقسيرا كاملا، وهذه الكثرة ما يسوغها بطبيعة الحال، فالإيجاز هو ميزة اللغة، والقرآن هو أسمى صورة من صور التعبير فيها.

3.أنواع الإضمار:

يعتبر الإضمار سمة من سمات العربية، و يعد أيضا من سننها ويكون على أضرب منها:

أ إضمار الحرف:

يشيع إضمار حروف المعاني في القرآن الكريم ، تارة مع بقاء أثرها، وتارة أخرى من دون بقاء أثر، ومن المواضيع التي يطرد فيها الإضمار:

* **حروف النصب:** وهي على نوعين أحدهما: الحروف التي تنصب الفعل المضارع والذي يضمر منها هو "**أن**" المصدرية فبالنسبة لـــ **أن** المصدرية يطرد إضمارها ويكثر في القرآن الكريم ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ [1] إذن فالفعل **يريكم** رفع بعدما أضمرت **أن المصدرية** الناصبة،

والتي بنسبك منها مع الفعل مصدر هو المبتدأ أو خبره " ومن آياته" والتقدير هو " ومن آياته إراءته إياكم البرق خوفا وطمعا" وأما **أن غير المصدرية** فمن أمثلة إضمارها قوله عز وجل: قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾[2]. فالتقدير هنا " أن أعبد" لأن أمر يتعدى بـ"أن".

وفيما يخص النوع الثاني من النواصب هو الأحرف الناسخة للابتداء مثل: **إن** وأخواتها، وإضمارها قليل نادر على حسب الدارسين للغة، قوله تعالى: إِنَّ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَـٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ

[1] سورة الروم الآية 24.
[2] سورة الزمر الآية رقم 64.

﴿٣﴾ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿٥﴾[1]، فقد قرأ الكسائي بنصب آيات الثانية والثالثة، وقيل إن **أن المضمرة** ، حذفت لدلالة إن الأولى عليها: وليست آيات معطوفة على آيات الأولى؛ والسبب الثاني أن يكون كرر آيات للتوكيد لأنها من لفظ آيات والوجه الذي ركز عليه هو اعتبار "أن" مضمرة وعليه يكون التقدير: " وإن في خلقكم.... آيات: وإن في اختلاف الليل والنهار آيات"[2]

* **همزة الاستفهام:** يكثر إضمار همزة الاستفهام في القرآن الكريم، ومن المواضيع التي يطرد فيها: بعد لفظ القول كقوله تعالى: فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ﴿٧٦﴾[3]، وهذا القول كان على لسان سيدنا إبراهيم عليه السلام: والتقدير في هذه الآية " أ هذا ربي"

* وقيل إنه حيز لا استفهام فيه، وأن إبراهيم أراد استدراجهم هذا القول ويعرفهم جهلهم وحمقاهم.[4] ومنها أن تدل عليها "أم" كما في قوله تعالى: [5]أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴿٧٨﴾

وعليه فهمزته استفهامية للجميع وأما بحسب قراءة القراء في "اتخذتاهم" بقطع الهمزة على الاستفهام، والإضمار فيها ، وقيل إن "أم" في الآية لا تدل على إضمار الاستفهام وإنما هي في مقابلة ما الاستفهامية.

* **قد:**

يكثر إضمار **"قد"** قبل الفعل الماضي الواقع في جواب القسم ، نحو قوله تعالى: قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾[6]، إذا جاء بدون **قد** فهي مضمرة: كما يجب "تقديرها

---

[1] سورة الجاثية، الآية رقم 03، 05.

[2] ينظر: محمد حسين علي الأصفر: البلاغي في القرآن الكريم، دار الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط 1، 2014م، ص 25.

[3] سورة الأنعام، الآية رقم 76.

[4] ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار الفكر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط 1، ص 84.

[5] سورة مريم، الآية رقم 78.

[6] سورة يوسف، الآية رقم 91.

مضمرة عند البصريين قبل الفعل الماضي الواقع حالا، في قوله تعالى: ۞ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾ [1]،والتقدير عندهم أي " وقد اتبعك الأرذلون" ، وتضمر **قد** أيضا قبل الفعل الماضي المقترن بفاء الجزاء في قوله تعالى:قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ [2] فالفعلان صدقت و كذبت واقعان جزاء للشرط، فتقدر قبلهما **قد** لأن الشرط مثل القسم.[3]

ـ **إضمار الأسماء:**

من أكثر الإضمار شيوعا في القرآن الكريم تشمل إضمار المرفوعات كالمبتدأ أو الخبر، والمنصوبات كالمفعول به، والجار والمجرورات كالجار والمجرور.

أولا– المرفوعات:

وفيها **إضمار الخبر:**

ذكر ابن جني أن إضمار الخبر للدلالة أكثر من أن يحصى، و هو كذلك بالنسبة للغة عموما، وأما القرآن الكريم فإنه أقل نسبة من إضمار المبتدأ، وللخبر أيضا مواضع يطرد فيها إضمار منها على سبيل المثال:

بعد **لولا** : إذا كان كونا عاما، أي يكون امتناع الجواب مسببا فقط عن وجود المبتدأ لا عن أمر زائد عليه، فقد أوجب البصريون إضمار الخبر في هذه الحالة.

أي لعمرك قسمي ويميني، وهي من المواضع التي أوجب فيها النحويون إضمار الخبر لكونه معلوما، وقد سد مسدّ جواب القسم و هو جملة إنهم لفي سكرتهم يعمهون.

---

[1] سورة الشعراء، الآية رقم 111.

[2] سورة يوسف، الآية رقم 26، 27.

[3] ينظر أبي حيان النحو الوضيح ومعه حاشية الدماميني، دار الفكر، ط1، 1979، ص 279.

ثانيا– المنصوبات:

-إضمار المفعول به: لم يختلف النحاة في وقوع هذا النوع من الإضمار ولا في كثرته وقيل عنه إنه لو حاول إنسان أن يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق و لم يستطع القيام به لكثرته.

" والإضمار المفعول به مواضع يطرد فيها ويكثر منها:

مفعول فعل المشيئة في جملة الشرط أو ما في معناها و كلٌّ من الزركشي و الزمخشري، بحيث يجعلان إضمار المفعول به في هذا النوع من القاعدة، وأنه لا يذكر إلا إذا كان غريبا، أو كان السامع منكرا له، ومثال على ذلك قوله تعالى: يَكَادُ ٱلۡبَرۡقُ يَخۡطَفُ أَبۡصَٰرَهُمۡۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾[1]: أي لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها".[2]

ثالثا– المجرورات:

-إضمار الجار والمجرور: ورد إضمار الجار والمجرور في القرآن الكريم، والسياق هو الطريق الوحيد الذي يرشدنا إليه ومن ذلك:

-إضماره إذا كان متعلقا لفعل "كفر" لأن هذا الفعل تعدى إلى مفعول واحد بالباء، و ذلك في قوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٦﴾[3]: والتقدير في ذلك -كله كفروا بالله أو برهم.

ومنها أن يكون المجرور عائد لاسم موصول في قوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾[4]، أي أجر من أحسن منهم والعائد هو ضمير الجماعة منهم.

---

[1] سورة البقرة الآية 20.

[2] بكري الوحاج بوعزة، القرآن الكريم وأحسن القاموس، دار هومة، الجزائر، ط1، 2004م، ص405.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 06.

[4] سورة الكهف، الآية رقم 30.

ج - إضمار الجمل:

لا يخلّ هذا النوع بالتشارك عن إضمار المفردات، وقد ورد مطّردا في مواضيع منها:

-جملة القول: فقد تكرر إضمارها في القرآن الكريم، كما جاء في قوله سبحانه عز وجل: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾[1]، أي وقلنا لكم

-حذوف: فقد أضمر القول لتتوفر العناية بالمقول وهو الهدف المنشود.

-ومنها كذلك إضمار الجملة اكتفاء بجملة مقابلة لها ۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ [2]، والتقدير ومنهم أمة غير قائمة، فأضمرت الجملة الاسمية، لدلالة المذكور عليها، وفي إضمارها تحقير للأمة التي أعرضت عن آيات الله.

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 63.

[2] سورة آل عمران، الآية رقم 113.

المبحث الثالث: الاستغناء والتقدير.

يعدّ التقدير مظهرا من مظاهر التأويل، وهو يتخذ صورا شتى في النحو العربي، وقد حاول بعض الباحثين تحديد صور التقدير فذكروا منه ما يحدده في بعض الصور: ففي مستهل هذا المبحث لابد لنا من إعطاء تعريف بسيط حول التقدير فهو: " تأويل العناصر الخفية، ينبثق من صورة لا تساير القواعد النحوية المسطرة، وهو ينطلق من السطح نحو القمة" أي من السياق: الإضماري نحو السياق التام.[1] نستنتج من هذا القول أن التقدير تأويل ، والمراد به رد الفرع إلى الأصل، لأن الفرع صورة حادث عن الأصل وخفيا تشويش عمى مستوى المعنى، لذا وجب رده إلى الأصل، فقصد تبرير الحركة الإعرابية وترميم معنى الجملة فقد تصدى " فرشتي ج(Versteegh)" لمحدث عن هذه الظاهرة يقول في حالة التقدير: " يمثل للبنية التحتية لجملة أو بعاد بناؤها قصد تفسير التحقيق السطحي لمقول ذهنيا، ليس هناك إدراج للدلالة التي من المفروض أن تظل هي نفسها طوال سيرورة بناء الكلام" [2]والغرض من هذا الكلام، فهم سطح الجملة من الناحية النحوية والدلالية، وأن مصطلح التقدير في نظره، يشمل كل أمثلة البناء التحتي لجملة، مما يفيد أن التقدير موجود ضمن كل مستويات التحليل اللغوي، سواء تعلق الأمر بالصوت أو الحرف أو الكلمة أو الجملة.

لم ينحصر التقدير في النحو فقط، بل تجاوز إلى الفقه وحسب نظرية Versteegh، ثم تطور في المستوى الصوتي بواسطة (ف-ع-ل)، وفي المستوى التركيبي بواسطة **فعل- فاعل- مفعول به** " ويلاحظ أنه في هذه المرحلة لم يكن ارتباط بين التقدير والحذف، أما في المرحلة المتأخرة فقد عوض التقدير ببعض المصطلحات منها **الحذف والتمثيل والتحقيق**: وفيما يخص استعمال التقدير ضمن الفقه فيقول: "... يمكن أن نضيف أن التقدير لم يستعمل في علم اللغة فقط، بل استعمل كذلك في علوم الشرع legal science، بمعنى استصحاب الحال، أي إعطاء المعدوم حكم الموجود" [3]

---

[1] يوسف يراو ظاهرة الحذف في النحو العربي، مجلة الفكر للدراسات، العدد 3، العدد الأول، السنة 2006، ص 53.
[2] المرجع نفسه، ص 53.
[3] ينظر المرجع السابق، ص 54.

من خلال تعمق النحو العربي فيما يتعلق بالتقدير أنه لا يرتبط فقط بالإضمار، بل يتجاوزه إلى قضايا لغوية أخرى في كل ما يعدل به عن الأصل وهي قضايا تشمل الحمل على المعنى، التضمين، التقديم والتأخير.

– في تقدير أجزاء الجملة:

اضطر النحاة إلى تقدير أجزاء الجملة، إذ وجدوا في الكلام عاملا، وليس معمولا قدروا له معموله، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد فقد أعمل أحدهما، فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه، وإذا وجد معمول و لم يكن ثم عامل قدر له عامله، مثل الابتداء والصفة والعطف وهي نتيجة التقدير الاشتغال والتنازع، في باب هذا العرض لفكرة التقدير تناول النحاة ما يلي:

– أنه ينبغي أن يقدر للشيء في مكانه الأصلي.[1] وذلك حتى لا يخالف الأصل: من وجهي الحذف وضع الشيء في غير موضعه، فيجب أن يقدر المفسر**مثل زيدا رأيت**، هنا وجه التقديم واضح.

– ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لئلا مخالفة الأصل مثل: **ضربني زيدا قائما**، فيقال: **ضربته قائما**، أولى من تقدير باقي البصريين: فهي من لفظ المبتدأ إذا كان أو لم يكن.

– "إذا اقتضى التأويل تقديرات عدة"[2] كما إذا استدعى تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف أو جار ومجرور، عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك كله قد حذف دفعة واحدة، بل على التدرج.

– **الحذف والتقدير:**

ومما سبق ذكره، أن هذه المظاهر التفصيلية للقاعدة التي اعترف بها النحاة، هي أن التقدير خلاف للأصل، ولذلك فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، فإذا احتيج إلى التقدير فيجب أن نلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه حتى لا تسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به، ومن ثم تقليل ما أمكن من الألفاظ المقدرة لأنها لا تقدر إلا لضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها مع المحافظة على النص الملتفظ به، وعليه فقد وجدت علاقة بين التقدير والحذف وأبعاد هذه الظاهرة النحوية.

[1] علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 2007م، ص209.
[2] المرجع نفسه، ص209.

-"فهما يلتقيان أولا في أن كلا منهما أسلوب من أساليب التأويل" [1] النحوي لنصوص المغوية بمعنى محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة النحوية إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية.

-ويتفقان كذلك في بعض مواضع الحذف، إذ يتحتم على المحذوف دون أن يكتفي بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض صياغة المفردات.

يختلفان في:

-" أن الحذف عند النحاة يقتصر على حالة حذف العامل" [2] سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أو تغير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد وهنا إشارة إلى الاتساع الذي يعتبر نوعا من الحذف والاستغناء عند النحاة.

-والتقدير عند النحاة فهو يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يضم حذف المعمول وكذلك حذف الجملة أي العامل والمعمول معا.

-الحذف عند النحاة مقصورا على حالة افتراض سقوط أجزاء " معينة من النصوص المغوية المؤولة وهي العوامل .

أما التقدير فإنه -فضلا عن تناول حالات الحذف المختلفة فإنه يشمل أيضا حالات أخرى للحذف فيها أي افتراض صياغة المفردات أو الجمل وسبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية.

فمكن الممكن أن تنتهي إلى الحذف والتقدير كاصطلاحين يختلفان في المضمون، بل كظاهرة واضحة الأبعاد في جوهرها من التلازم بين الحذف والتقدير، إذ الحذف ليس إلا تقديرا ما لا وجود له في اللفظ كما أن التقدير في مجاله الرئيسي: ليس إلا حذفا لبعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة"[3].

---

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 219.
[2] المرجع نفسه، ص 221.
[3] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 219.

فقد عنت كلمة " الحذف" في تفسير الاصطلاح أنها تستطيع أن تشير إلى كل محذوف، فلا معنى أن نخصها ببعض المحذوفات دون بعض إذ يكاد يكون مستحيلا أن نفصل في الواقع اللغوي بين العامل والمعمول وأما نقطة الخلاف الثانية بين الحذف والتقدير، فيمكن أن نخلص منها إذا فهم التقدير على أنه تقدير المحذوف وحده ومن ثم لا يتناول التقدير غير ما يتناوله الحذف، على هذا الأساس نستطيع أن ننظر إلى الحذف والتقدير على أنه اصطلاح محدد المفهوم و استخدامهما معا فإنما يكون ذلك ليدل به على المعنى الجديد الذي صار لهما باجتماعهما بحيث صار الحذف و التقدير ظاهرة لغوية، أو موقفا لغويا وهذه الظاهرة تتناول الجملة وأجزاءها داخل التركيب الكلامي، فهي لا تتناول المفردات قبل تركيبها وإنما داخل التركيب.

المبحث الرابع: الاستغناء والاتساع.

إذا كان الحذف يقوم على أساس العلاقة العامية أو الصناعية، فإن الاتساع يقوم على أساس الدلالة إذ يقول الجرجاني: "... اتساعا واعتمادا على المعنى" [1] ويذهب الباحث الهولندي فرشتيج حيث يعرف الاتساع، إذ يقول:" في حالة الاتساع ليس هناك شيء غير ملائم في التركيب، وليس هناك انحراف عن القواعد العادية التي تحتاج إلى تفسير وإنما هناك انزياح في المعنى" [2] بحيث يتجلى اختلاف الاتساع عن الحذوف في العناصر التي يضيفها النحوي قصد تأويل معنى الجملة في التعبير الموسع، لا يمارس أي أثر تركيبي في البنية السطحية للجملة، إذ يتبدى الاتساع في مستوى السطح وهو الحافز الأساسي لتقدير العامل، فقد قدمت أمثلة كثيرة توضح هذه الظاهرة في اللغة العربية منها قوله تعالى: وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾ [3]، بحيث توليها اسأل أهل القرية في هذه الآية عوضت كلمة "القرية" عبارة أهل القرية، لكن كلمة " أهل " المحذوفة هنا لم تمارس أي أثر في البنية السطحية عكس ما يقع في الحذف العادي، مما يفيد هنا أن الاتساع يقوم على أساس الدلالة ولقد ناقش سيبويه نفس الظاهرة، فقد ورد عنده مصطلح (توسع– سعة، على السعة، اتساع: يتسعون)، وفي باب هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، وقد أورد سيبويه بعض الأمثلة من بينها قوله تعالى: وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِى أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ [4] تعني اسأل أهل القرية لأنه يستحيل عقلا أن تسأل القرية فقد اختصر وأعمل الفعل المضاف إليه أي القرية، كما كان قد أعمله في المضاف أهل، مما يؤدي هذا إلى التوسع في الكلام.

---

[1] الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، (د ط)، تقديم وتحقيق وتعليق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (د ط)، 1982م، ص100.

[2] يوشع بن فاخر، ظاهرة الحذف في النحو العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006م، ص30.

[3] سورة يوسف، الآية رقم 82.

[4] سورة يوسف، الآية رقم 82.

وقد يتحقق هذا الأخير عن استغناء أو حذف جزء من الكلام شريطة أن يكون هذا الجزء من الكلام، معلوما لدى السامع ويرى سيبويه أنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى بحيث يتطلب الاتساع ما يتطلبه الحذف العادي في المحذوف أن يكون معلوما.

وظف الاتساع لوصف العملية التي تخرج بمقتضاها الكلمة عن الحدود المرسومة لها: كاتساع لحاظها العادي، كما أنه استعمل مصطلح حدّ الكلام، يشير إلى ضد سعة الكلام، ويعود الباحث فرشيخ : " أن حدّ الكلام يعني الاستعمال العادي للكلام: أي مسايرة القيود التي تفرضها اللغة على المتكلمين فتضيق عليهم، والتصنع نفسه نجده في الشريعة كذلك" [1] لما كان يضيق على المفسرين كانوا يعودون لها بسموته سعة الكلام، أو اتساع اللغة العربية لتبرير تأويلاتهم للقرآن الكريم لأن هذه الخاصية تميز اللغة العربية، يقول ابن فارس " أن العَجَم لم تتسع في المجاز اتساع العرب"[2]، أي أن لغة العرب كانت أفضل اللغات وأوسعها ولها من السعة ما لم يوجد في أي لغة أخرى، كما يرتبط الاتساع بخصائص أخرى: كالغنى أو الثروة المعجمية، بحيث يمكن ذكر صفات كثيرة لمسمى واحد كالأسد أو السيف أو الحصان، وهذا ما يعرف بالترادف والاشتقاق، وتبرز قيمة الاتساع في فهم القرآن الكريم، وبدونه يظل الكتاب المقدس معلقا وغامضا بعض الشيء في أذهان المفسرين " لو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطبتها... بكثير من علم محكم الكتاب والسنة"[3]، ويستفاد من هذا القول أن معرفة الاتساع والإلمام بخباياه شيء ضروري لمن يرغب في فهم النص القرآني، وإلا فسيظل نصا يعسر فهم العديد من آياته.

وهكذا ومن خلال ظاهرة الاتساع، يتضح لنا مدى تعلق الجانب اللغوي بالجانب البلاغي، بحيث يُعد الانتقال من الحقيقة إلى المجاز يتم بموجب شروط لغوية محضة وإلا فلن يتم الانتقال من ظاهرة إلى ظاهرة.

---

[1] يوسف براهيم فاخر: محنة في الفكر اللغوي، دار الفكر، دمشق، القاهرة، العدد 1، الجزء الأول، 13، سبتمبر 2006م، ص 40.

[2] ابن فارس، الصاحبي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط1، 1414هـ، ص 17.

[3] المصدر نفسه، ص 04.

-المجاز المرسل:

يعد المجاز المرسل نوعا مهما في المجاز الذي تضمنه التعبير القرآني لما له من أثر بارز في التوسع المعنى لدى المتلقي وصولا إلا تحريك مدركاته والمجاز المرسل أسلوب من الكلام قوامه **الاستغناء:** عن اللفظ الأصلي والتعبير عن المعنى بلفظ يدل على معنى آخر في أصل اللغة ولكنهما ملتحمان فمقومات المجاز المرسل " إذن ثلاثة التعبير عن لفظ بلفظ آخر والارتباط: يقتضي التداعي واعتماد المجاز"[1]، وعليه فالمجاز المرسل ككل مجاز يوسع اللغة كم يساعد على الافتنان في التعبير وتدعو إليه المبالغة في المعنى والإيجاز في العبارة: وسمي مجازا مرسلا لأنه أرسل أي أطلق عن التقيد بعلاقة واحدة إذ نه ثلاثة أقسام هي التوسيع والتشبيه والاستعارة"[2].

ويمكن لمفهوم التوسع أن يشمل أقسام المجاز المغوي المرسل وأن يشمل المجاز العقلي وتكشف الأسلوبية عن جوانب أخرى من قيمة المجاز المرسل في البلاغة العربية وقدرته في تلخيص خواص الأشياء في وجدان المتحدث واختزالها إلى خاصية فريدة وهكذا يصبح وسيلة من وسائل الحذف والاستغناء.

[1] محمد عبدي ابراهيم، خصائص الأسلوب في شعر أبي تمام، دار الأدب، بيروت، ط 1، 2010م، ص208.
[2] أبي الأثير، المثل السائر، تحقيق أحمد الحوفي، دار النهضة، القاهرة، مصر، ج1، 2008م، ص90.

الفصل الثالث :

نماذج من سورة البقرة

لم يزل القرآن الكريم جديدا قديما يطلع علينا كل يوم ببكر من وجوه إعجازه، وما زال أرباب العلوم في كل باب يجدون فيه من الأدلة ما يقنع أرباب صناعتهم أن هذا الكتاب لا ينبغي أن يكون من عند بشر؛ وأهل العلم يرون إعجازه في بلاغته، وأنها هي أم الإعجاز، ويتعلق ذلك على كل كلمة فيه تجوز التحدي بأقصر سورة منه، حيث قال الله تعالى: وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾[1]

ولقد أعجب بعض القدماء ما انطبع عليه العرب وتفردت به، لغتهم من الاختصار في الكلام، وتأدية كثير المعاني بقليل الكلام، " فعندما سئلوا عن البلاغة ما هي؟ قالوا البلاغة الإيجاز بحيث لا يكرون سائر وجوهها، وإنما يجعلون ذلك الإيجاز رأس البلاغة، ويرون أن أكثر وجوه البلاغة يؤدي إليه يحققه وهذه الوجوه جميعا تؤدي إلى الوضوح والظهور والبيان والجمال وتبليغ المعنى على أتم وجه".[2]

والقرآن الكريم يعضد هذا المفهوم، ويؤكد بكل آية من آياته، غير مدعين أن بلاغته مقتصرة على إيجازه، وإنما الإيجاز صفة عامة من صفات بلاغته وعليه فهو صفة من إعجازه والإيجاز أقسام، كلها منبوت في القرآن متمثل فيه، والحذف فيها فيه محل رفيع، وعمل عظيم، وشأن لا يخفى على من يتصفح هذا الكتاب أو يتلوه أو يسمعه أو يدرسه.

وأظهر ما يكون الحذف في القرآن في قصصه، ثم مشاهدة مجرى القصة، إما بسرد أحداثها وإما باستعمال الحوار فيها والسبب في ذلك أن هذه القصص تترتب أحداثه وتتعاقب بحسب ترتب وقوع أحداثها موضوعيا على وجه الضرورة، أو زمانيا أو مكانيا، فيسهل إدراك ما طوى من أحداثها من أفعال وأقوال، وهذا ما سماه البلاغيون حذفا مساويا بين ما يقع في القصة وما يقع في الأساليب.

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 23.

[2] كاظم الظواهري، بحث الإعجاز القصصي في القرآن الكريم، كلية اللغة العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 1412هـ/1991م، ص 7.

ويسمونه البعض – إضمار – بحيث يعطي معنى جديدا للحذف، الذي يشمل الفصص القرآني، من أوّله إلى آخره، وهو أن الحذف فيه ليس للإيجاز، أو إنه كان للإيجاز فليس للإيجاز فقط وإنما الإيجاز نفسه موظف لتحقيق هذا المعنى التي سعت الدراسات في سبيل إثباته، وهو ببساطة شديدة تدعيم التصوير الفني للقصة ؛ وخلق جو العرض فيها بتكثيف أحداثها كما أن هناك صور متطابقة في المعنى وفي الموقف القصصي.

وفي أكثر حرفيات السياق، ولكن القرآن الكريم، يحذف في بعضها، ولا يحذف في بعضها الآخر، فكان بيان العلة في الحذف والاستغناء، دليلا واضحا وليس مجرد قرينة، على أنه لو كان الهدف من الحذف الإيجاز لحذف في كلّ، وما ترك في بعض وحذف في بعض كما فعل، كما أن ثمة مواضع نراه يحذف فيها كلمة، ويريد بحوارها جملا كثيرة، ويكرر في بعض فيدع البلاغيون تعليل ذلك ويقفون أمام الكلمة المحذوفة ويقولون إيجاز قال تعالى: فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ [1] ،

في كلمة يكذبون قراءتان إحداهما:

-بفتح الياء وإسكان الكاف و تخفيف الذال للكوفيين.

-بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال.

وعليه فعلى القراءة الأولى "يَكْذِبُونَ" يكون الفعل من " كَذَبَ" اللازم وليس فيه إضمار وحجته أنه أشبه ما قبل الكلمة وما بعدها، فالذي قبلها مما يدل على الكذب، لقوله سبحانه وتعالى: وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ [2] ؛ والذي بعدها قوله عز وجل: وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ [3] .

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 10.

[2] سورة البقرة، الآية رقم 08.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 14.

أما على القراءة الثانية فيكون الفعل "كذّب" المضعف المتعدي لمفعول واحد وعليه فيه إضمار لمفعول والتقدير هنا يكذبون النبي صلى الله عليه وسلم وحجة هذه القراءة من القرآن الكريم في قوله تعالى: وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾ [1] : وهذا من الآثار ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنما عوتبوا على التكذيب لا على الكذب، ومن المعنى في هذا القول أن وصفهم بالتكذيب أبلغ في الذم لأن كل مكذّب، كاذب، وليس كل كاذب مكذّب.

وفي قوله تعالى: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ [2]

في كلمة **حُسْنًا** قراءتان:

1. إحداهما بفتح الحاء والسين للأخوين حمزة والكسائي **حَسَنًا**.
2. والقراءة الثانية بضم الحاء وإسكان السين **حُسْنًا**.وهي كما قرءها نافع وابن كثير.

" يقول الإمام الشاطبي:

وقل حسنا شكرا وحُسْنا بضمّه وساكنه الباقون : وأحسَنَ مقولا.

أي في الفقرة الأولى تتضمن إضمارا واستغناء لمفعول مطلق والتقدير في الآية الكريمة: قولوا للناس قولا حسنا: فأستغني الموصوف للدلالة وصفه عليه وحجة هذا الاختيار ، وورود هذا الأسلوب كثيرا في القرآن الكريم، ومنه قوله سبحانه: وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ **وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ** وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣﴾ [3]

[1] سورة الأنعام، الآية رقم 34.
[2] سورة البقرة، الآية رقم 83.
[3] سورة الرعد، الآية رقم 03.

بكلمة رواسي ، وقال أيضا: أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿١١﴾[1]

و لم يذكر الذروع وهذه الصفة يكثر حذف موصوفها " نحو قولهم هذا حسنٌ ورأيت حسنا، مررت بحسن و لم يذكر معه الموصوف".[2]

أما القراءة الثانية فقي توجيهها احتمالات أحدهما "يقتضي استغناء أكثر ما في القراءة السابقة، فيكون التقدير فيها: وقولوا للناس قولا حسنًا، يعني إضمار للمفعول المعلق وإضمار المضاف مستغنى عنه بالمضاف إليه ومقاما مقامه".[3]

قال تعالى: ۞ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾[4]

في هذه الآية هناك خلافان الأول في كلمة **نَنسَخ** فقد قرأها ابن عامر الشامي **نُنسِخ** بضم النون الأولى وكسر السين، والبعض الآخر من الجمهور قرأها **نَنْسَخ** ، فبالنسبة لقراءة ابن عامر، تكون من الفعل الرباعي أنسخ وهو يحتم أن يكون بمعنى نَسَخَ فيكون متعديا إلى مفعول واحد ولا استغناء فيه.

وبذلك وافق في المعنى قراءة الجمهور، ويحتمل فيه أن تكون الهمزة فيه للتعدية، فيكون فيه إضمار المفعول الثاني والتقدير في قوله تعالى، أي "ما ننسخك يا محمد".

ثم حذف المفعول من النسخ، ومعناها ما أمرك بنسخها أي بتركها فيقال في هذا الصدد وعلى سبيل الاستغناء " نسخت الكتاب و أنسخت غيري أي حملته على النسخ"[5]

أما قراءات الجمهور فهي من الفعل " نسخ" إذ غير الحكم، تقول مثلا: نسخ الله الكتاب بنسخه نسخا ولا إضمار فيها.

---

[1] سورة سبأ، الآية رقم 11.

[2] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1402هـ/1982م، ص100.

[3] بلخير، محمد الأمين، الإضمار النحوي في القرآن الكريم، دار قطاقة الجزائر، ط1، 2014م، ص100.

[4] سورة البقرة، الآية رقم 106.

[5] ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مرجع سابق، ص100.

أما الخلاف الثاني في كلمة "ننسئها" بفتح أولها وهمزة بعد النون: وقرأها الجمهور بضم النون وكسر النون من دون همزة.

" وعليه فالقراءة الأولى تكون من نسأت الشيء إذ أخرته أي توخر حكمها، وحجة هذه القراءة من التأخير والتقدير هنا: ما ننسخ من آية فنبدل حكمها فلا نبطله أي: نأت بخير منها، وعليه فهذه القراءة لا إضمار فيها.[1]

أما القراءة الثانية هي من **أنسى، يُنسي**: والهمزة فيه للتعدية إلى مفعول أول، ثم إضماره وتقدير الكلام " ننسكها يا محمد" وحجة هذه القراءة كما قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: أو ننسيها.

قال تعالى: وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبۡحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ [2]

قراءة ابن عامر " قالوا بدون واو

قراءة الجمهور "وقالوا بالواو.

قال الإمام الشاطبي في هذا الصدد: " عليكم و قالوا" الواو الأولى سقوطها، " و كن فيكون" النصب في الرفع كفلا وحجة الفريقين هي موافقة كل منهم لمصحفه.[3]

وأما الإضمار فإنه في قراءة ابن عامر الذي أضمر " واو العطف" وذلك لأن الجملة ملائمة لما قبلها من قوله تعالى:وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ .... ﴿١١٤﴾ [4]

أي: فالذين قالوا اتخذ الله ولدا واحدا هم من جملة الذين تقدم ذكرهم في الآية السابقة ومن أمثلة هذا في القرآن الكريم: وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ [5]

أي وهم فيها خالدون.

---

[1] ينظر محمد أبي عمار، الإضمار البلاغي في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية، مكتبة الثقافة الإسلامية، ط1، ص 103.

[2] سورة البقرة، الآية رقم 116.

[3] حرز الأماني ووجه التهاني، ص 470.

[4] سورة البقرة، الآية رقم 114.

[5] سورة البقرة، الآية رقم 39.

قال الله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ [1]

الخلاف هنا في هذه الآية في كلمة (العفو) فقد قرأها بالرفع أبو عمر ابن العلاء وقرأها بالنصب الجمهور وقراءة الجمهور تؤخذ من عكس الرفع الذي هو النصب على اصطلاح الناظم على أن القراءة الفارسي نقل الرفع عن ابن كثير لكن الخلاف ليس في أصل الإضمار وإنما في نوع الإضمار.

"فعلى قراءة الرفع يكون من إضمار المبتدأ : أي الذي ينفقون العفو" وذلك على جعل " ما" مبتدأ و "ذا" خبرها وهي في موضع "الذي" كأنه قال ما الذي ينفقون؟.

فجاء الجواب على معنى لفظ السؤال"[2]

وحجته ورود مثل هذا التركيب في قوله تعالى: وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ [3].

أما قراءة الجمهور بالنصب فالمضمر فيها جعل فعلية أي ينفقون العفو أو أنفقوا العفو ، وذلك على جعل "ماذا" كلها اسما واحدا بمعنى الاستفهام بمنزلة ما – أي " أي شيء ينفقون، تخرج الجواب أيضا على حسب لفظ السؤال منصوبا: قال تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾ [4]

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 219.

[2] علي الفارسي، الحجة في القراءات السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1404هـ/1984م، ص: 163.

[3] سورة النحل، الآية رقم 24.

[4] سورة البقرة، الآية رقم 233.

وقال سبحانه: وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ ﴿٣٩﴾ [1] .

اختلفوا هنا في قوله تعالى " أتيتم"، في الآيتين فقرأها

ابن كثير بالقصر.

والجمهور المدّ.

"فقال الإمام الشافعي:

وقصر أتيتم من ربا وأتيتم هنا دار وحها وليس مجملا.

ويلاحظ أن في الآيتين إضمارا واستغناء في نفس المعنى ، ولكن التقدير يختلف.

" ففي قراءة الجمهور إضمار مفعولي آتيتم بمعنى أعطيتهم، فهي تتعدى الاثنين أحدهما ضمير يعود على "ما" الموصولة ، والآخر ضمير يعود على الموضع والتقدير: هنا ما أتيتموهن إياه فـ"هن" المفعول الأول والعائد هو الثاني". [2]

وأما قراءة القصر فيحتمل أن تكون بمعنى "حتم به" وعليه يكون فيه إضمار العائد المجرور بحرف الجر والتقدير هنا " إذا سلمتم ما أتيتم به" ويكون بمعنى فعلتم ، قال عز وجل: وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖۚ فَإِنۡ خَرَجۡنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِي مَا فَعَلۡنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعۡرُوفٖۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٢٤٠﴾ [3]

فقد قرأ نافع وابن كثير والكسائي: وصية بالرفع وقرأ الباقون وصية بالنصب، فبالنسبة لقراءة الرفع فيها عدة أوجه أحدهما لا إضمار فيه وهو أن تكون مبتدأ خبره " لأزواجهم" وأما على الإضمار فيمكن إعرابها مبتدأ خبره مضمر تقديره فعليهم، أو تعرب نائب فاعل والتقدير هنا "كتب عليهم وصية"

---

[1] سورة الروم، الآية رقم 39.

[2] أحمد الخليل، البيان القرآني: دراسة في الإعجاز، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1426هـ/2004م، ص 47.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 240.

وأما قراءة النصب ففيها الإضمار على اختلاف التقديرات والمضمر فعل النصب وبقدر ويوصي الذين أو ألزم الذين يتوفون وصية.

قال الله تعالى: مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ [1]

وقال أيضا: مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ﴿١١﴾ [2]

ابن كثير قرأ يضعفه بالرفع والتشديد.

وقرأ نافع بالرفع والمد.

ففي كلمة يضاعفه جهتان للاختلاف وهي جهة الإعراب الرفع والنصب، أما النصب فهو على جواب الاستفهام: في قوله تعالى " من ذا الذي".

أما الرفع ففيه وجهان أحدهما لا إضمار فيه وهو أن يكون معطوفا على يقرض.

والوجه الثاني فيه الإضمار وذلك أن يكون كلاما مستأنفا أي فهو يضاعفه، وعلى هذا الوجه يكون فيه إضمار المبتدأ.

قال الله تعالى: لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ [3]

وقرأ الباقون بجزم الفعلين [4] و من جزم عطفهما على يحاسبكم الذي هو جواب الشرط ومن رفع فقد استغنى عن المبتدأ والتقدير فهو يغفر.

إن ورود الحذف والإضمار في الاستغناء لأجل الحركة القصصية تتعلق بالغرض الديني للقصص القرآني، أو لتحقيق التكامل الفني فالاتقان قد يتعلق باختلاف الزمان والمكان.

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 245.

[2] سورة الحديد، الآية رقم 11.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 284.

[4] محمد أمين عثمان الإضمار البلاغي في القرآن الكريم، ص 71.

"... وعليه فإن من ألطف لطائف الحذف في المحاورة ما يقصد به الدلالة على الحديث الجانبي في المشهد بين بعض حضوره دون بعض ؛ أو الإسرار بحديث والجهر بآخر؛ أو دخول شخصي لم يكن حاضرا في بداية المحاورة وهذه الأمور الخرفية الخفيفية في الكتابة القصصية، بحيث نجد في ثنايا الحوار الذي دلّ من خلال الحذف على التغير الذي وقع في المشهد"[1]

وقد ورد ذلك في طبيعة مقالة إبليس التي تشير إلى أنه لم يكن ليجرؤ على أن يجهر بها بين يدي الله، فلقد أقالها سرا، أي أنه قال أولا ردا على استفسار رب العزة عن سرا امتناعه عن السجود، في قوله تعالى: وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ [2] ثم انتقل من الجهر إلى السر لقوله سبحانه: قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ [3]

وبهذا يتبين أن هذه الآيات في هذه السورة لتدل على قدرة الله تعالى على معرفة ما تحدث إبليس نفسه به، ومن أسرار تتعلق بحفظ قال وإدراك هذا المعنى الأمر الذي لا يتأتى إلا إذا قدرنا محذوفا بين الآيتين.

وقوله تعالى: ۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ [4]

فقد خفي موقع هذه الآية من التي بعدها، لأن الظاهرة منها إخبار عن أمر يقع في المستقبل وأن القبلة المذكورة فيها هي القبلة التي كانت في أول الهجرة بالمدينة وهي استقبال بيت المقدس وأن التولي عنها نسخها باستقبال الكعبة فكان الشأن أن يترقب طعن الطاعنين في هذا التحويل بعد وقوع النسخ أي بعد الآيات الناسخة، فإن السورة نزلت متتابعة." والأصل موافقة التلاوة للنزول في السورة الواحدة والمراد هنا بالقبلة المحولة القبلة المنسوخة وهي استقبال بيت المقدس أي الشرق

---

[1] ينظر: كاظم الظواهري، بناني الانسجام القصصي في القرآن الكريم، دار الثقافة العربية، مصر القاهرة، ط1، 1991، ص 197.
[2] سورة الإسراء، الآية رقم 61.
[3] سورة الإسراء، الآية رقم 62.
[4] سورة البقرة، الآية رقم 142.

وهي قبلة اليهود والذي استقر عليه أن مناسبة وقوع هذه الآية هنا مناسبة بديعة وهي الآيات التي قبلها تكرر فيها التنويه بإبراهيم وملّته والكعبة وأن من يرغب عنها قد سفه نفسه.[1]

فالمراد بالسفهاء المشركون ويدل على ذلك في قوله " من الناس" فقد عرف في اصطلاح القرآن النازل بمكة أن لفظ الناس يراد به المشركون كما روى عن "ابن عباس" ولا يظهر هو أن يكون المراد به اليهود أو أهل الكتاب، لأنه كان ذلك مناسب أن يقال "سيقولون" بالإضمار لأن ذكرهم لم يزل قريبا من الآية السابقة إلى قوله: "لا تسألون"، وقد احتاجوا إلى تأويل حرف الاستقبال السين من قوله تعالى" سيقول السفهاء ما ولا هم " ووجه فصل هذه الآية عما قبلها بدون حرف عطف اختلاف غرض الآيات السابقة فهي استئناف محض ليس جوابا عن سؤال مقدر.

والأولى بقاء السين على معنى الاستقبال لا داعي إلى صرفه إلى معنى المضي والداعي منه الإخبار قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذ وقع وأن الجواب قبل الحاجة إليه أقطع للخصم." ...وضمير الجمع في قوله " ما ولهم" عائد إلى المعلوم من المقام غير مذكور في اللفظ حكاية لقول السفهاء، وهم يريدون بالضمير، أو ما يعبر عنه في كلامهم أنه عائد على المسلمين وقوله " التي كانوا عليها" أي كانوا ملازمين لها فعلى هنا للتمكن المجازي وهو شدة الملازمة.[2]

وقوله تعالى: " .....ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ..[3]، جواب قاطع معناه أن الجهات كلها سواء في أنها مواقع بعض المخلوقات المعظمة فلجهات ملك لله تعالى والأشياء الواقعة فيها مملوكة له، وذكر المشرق والمغرب مراد به تعميم الجهات ، و الكناية عن الأرض كلها لأن اصطلاح الناس أنهم يقسمون الأرض إلى جهتين شرقية وغربية.

والاستفهام في قوله " ما ولّهم" مستعمل في التعريض بتخطئة، واضطراب العقل والمراد بالقبلة الجهة التي يولون اليها وجوههم عند الصلاة كما دلّ عليه السياق، وإضافة القبلة إلى ضمير

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط2، 1984، ص 06.

[2] المرجع السابق، ص 08.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 142.

المسلمين للدلالة على مزيد اختصاصها بهم، إذ لم يستقبلها غيرهم من الأمم؛ لأن المشركين لم يكونوا يستقبلون في صلاتهم، وهذا مما يصعب حمل "السفهاء" على المشركين؛ كما أن اليهود يستقبلون بيت المقدس وليس هذا الاستقبال من أصل دينهم وقوله تعالى: وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ .....﴿١٤٣﴾ [1]

هذه الجملة معترضة بين جملة "سيقول السفهاء" وجملة " ما جعلنا القبلة التي كنت عليها" ؛ الواو اعتراضية وهي من قبيل الواو الاستئنافية، فالآية السابقة لما أشارت إلى أن الذين هدوا إلى صراط مستقيم هم المسلمون وأن ذلك فضل لهم ؛ ليشهدوا على الأمم، لأن الآيات الواقعة لعندها هي في ذكر أمر القبلة وهذه الآية لا تعلق لأمر القبلة وقوله "كذلك" مركب بين كاف التشبيه واسم الإشارة؛ فيتعين تعرف المشار إليه وما هو المشبه به".[2]

والأصل في ذلك أن يدل على تشبيه شيء بشيء والمشبه به ظاهرة مشار إليه أو كالظاهر ادعاء، فقد يكون المشبه به المشار إليه مذكورا وقد يكون مفهوما من السياق فيحتمل اعتبار التشبيه.

وقوله تعالى: ..... ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ [3]

الواو عاطفة على جملة "سيقول السفهاء من الناس" وما اتصل بها من الجواب بقوله " قل المشرق والمغرب فقصد به بيان الحكمة من الشرع باستقبال بيت المقدس ثم تخلي ذلك إلى شرع استقبال الكعبة، وما بين الجملتين من قوله" كذلك جعلناكم أمة وسطا" اعتراض.

وقوله تعالى: وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾ [4]

---

[1] سورة البقرة، الآية رقم 143.
[2] الرجع السابق، ص15.
[3] سورة البقرة، الآية رقم 143.
[4] سورة البقرة، الآية رقم 148.

عطف على جملة " الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم" فهو من تمام الاعتراض، أو عطف على جملة " ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك" وبعد أن بين للمسلمين فضيحة قبلتهم وأنهم على الحق " وكل اسم دال على الإحاطة والشمول وهو مبهم يتعين بما يضاف إليه فإذا حذف المضاف إليه عوض عنه التنوين وهو ما يسمى "بتنوين العوض" [1]؛ لأنه يدل على المضاف إليه فهو عوضي عنه.

والاستباق افتعال، والمراد به السبق وحقه التعدية باللام وقوله " استبقوا الخيرات " تفريع للأمر على ما تقدم أي لما تعددت المقاصد، فالمنافسة تكون في مصادقة الحق والمراد من الاستباق هنا المعنى المجازي وهو الحرص على الخير والإكثار منه، والخيرات جمع خير.

وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾ [2] ، جملة في معنى العلة للأمر باستباق الخيرات ولذلك فصلت، لأن العلة لا تعطف، إذ هي بمنزلة المفعول لأجله، والمعنى هنا " فاستبقوا إلى الخير لتكونوا مع الذين يأتي بهم الله لرفيق الحسن لأن الله يأتي بالناس جميعا خيرهم وشرهم والإتيان بالشيء جنبة هو مجاز واستعماله في القرب والطاعة.

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984، ص 40.

[2] سورة البقرة، الآية رقم 148.

خاتمـــــــــة

في بحثنا هذا الموسوم " **الاستغناء ودلالته في القرآن الكريم آيات من سورة البقرة أنموذجا** " خلصنا إلى أهم النقاط الأساسية التي تمثل أهم النتائج المتحصل عليها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الاستغناء في اللغة الاكتفاء والإجزاء، والتخلي وعدم الحاجة.
2. تناولت ظاهرة الاستغناء على أنحاء متفاوتة، وصور متباينة فهي تعني الاكتفاء بصيغة عن صيغة أو بفعل عن فعل.
3. لهذه الظاهرة عدة أسباب منها بيئية واجتماعية ولسانية، وقد استخدم القدماء مصطلح استغناء أو بستغني.
4. إن النظر في التاريخ ليس العودة إلى الماضي فحسب بل إحدى الحقائق الواضحة للدلالة على أمرين هما:

أ الرغبة في استكشاف ما سيكون قبل أن يكون ورؤية الأفاق إلى مدى بعيد.

ب -محاولة العلماء تفسير الظواهر و تحليل الأفكار وإصدار الحكم.

5. إن مفاد التعريف بالنحو من الجانب اللغوي هو القصد والطريق أما الاصطلاح علم بأصول أحوال أواخر الكلمة المعربة أو المبنية.
6. يعتبر الغرض الأساسي من النحو استهداف الصواب وتجنب الخطأ.
7. تعد ظاهرة الاستغناء أهم الظواهر اللغوية، التي تطرأ على الكلام العربي.
8. نالت هذه الظاهرة اهتمام القدماء أمثال سيبويه والسيوطي.
9. ترتبط ظاهرة الاستغناء بظواهر أخرى وقد اهتم بها المحدثون مثل " نعوم تشومسكي".
10. ترتبط ظاهرة الاستغناء بمصطلحات قريبة منها: الحذف والإضمار وهو الاختصار ، والاكتفاء بالسبب دون المسبب، أي أن حذف الجمل يحقق اقتصاد لغوي.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم (عن رواية ورش).

أ. المصادر:

1.ابن الأثير- المثل السائر- دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان- ط1-1419هـ/1998م.

2.ابن الأنباري-نزهة الألباء في طبقات الأدباء-دار الفكر العربي- مصر- القاهرة-1418هـ/1998م.

3.ابن جني- الخصائص-دار الشؤون الثقافية العامة-العراق-بغداد- ج2-1990م.

4.ابن جني: الخصائص- دار الكتب المصرية -القاهرة - مصر-د ط-1970.

5.ابن حجة الحموي- خزانة الأدب وغاية الأرب- دار ومكتبة الهلال- بيروت-لبنان -2004م

6.ابن زنجلة: حجة القراءات: ترجم سعيد الأفغاني: دار دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 3، 1402هـ/ 1982م .

7.ابن فارس-مقاييس -دار الفكر- بيروت- لبنان-د.ط- 1399هـ/1979م- ص 571.

8.ابن مالك- شرح التسهيل -ترجمة محمد بدوي- دار هجر للطباعة -عمان - الأردن-1410هـ/ 1990م- ط1-.

9.ابن منظور -لسان العرب-مادة غنا- دار بيروت للطباعة والنشر-لبنان-بيروت-ط 1-2000م- الجزء 2-.

10. ابن منظور -لسان العرب-دار صادر-بيروت-لبنان-مادة قعد-الجزء 02.

11. أبو الهلال العسكري- كتاب الصناعتين-المكتبة العصرية -بيروت -لبنان، 1371هـ/1952م.

12. الجرجاني- دلائل الإعجاز-مكتبة الخانجي-عمان-الأردن-1413هـ/1992م.

ب. المراجع:

1.إبراهيم مصطفى -إحياء النحو-مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة-القاهرة -مصر-2014م.

2.ابن أبي طالب مكي- مشكل إعراب القرآن -مؤسسة الرسالة-بيروت- لبنان-د.ط-1405هـ/1984م.

3.أحمد جميل الشامي-النحو العربي وقضاياه ومراحل تطوره- دار الحضارة-لبنان-بيروت-د.ط-1996م.

4.أحمد مختار عمر ؛ معجم اللغة العربية المعاصر ؛ عالم الكتب ؛ القاهرة ،مصر-ط1-1429هـ/2008م.

5.تشومسكي- البنى النحوية ترجمة يوئيل عزيز- مكتبة الصفوة -بغداد- العراق-ط 1-1407د/1987م- .

6.حرز الأماني: البيت.

7.خالد بسندي- تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي- جامعة الملك سعود-كلية الآداب قسم اللغة العربية- 1426هـ/2005م- .

8.خالد بسندي- تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي- جامعة الملك سعود-كلية الآداب قسم اللغة العربية- 1426هـ/2005م.

9.رزق الطويل- ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوي- جامعة أم القرى -السعودية- العدد الثاني- 1445هـ -.

10. رزق الطويل- ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوي- جامعة أم القرى -السعودية-د.ط-د.ت-.

11. رزق الطويل- ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية-المملكة العربية السعودية-جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-السنة الثانية-العدد الثاني-1404د/1983.

12. الرماني- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- دار المعارف-مصر-القاهرة-ط2- 1976م.

13. الزجاجي- الإيضاح في علل النحو- ترجمة مازن المبارك-دار النفائس- عمان-الأردن - د ط- د ت-.

14. الزركشي: البرهان في علوم القرآن-المكتبة العلمية-بيروت- لبنان-ط1-1957م.

15. الزمخشري- المحاجاة بالمسائل النحوية -دار التربية مطبعة سعد-بغداد -العراق- 1393د/ 1973م .

16. السكاكي-مفتاح العلوم-دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-ط 2-1407هـ/1987م- ص188.

17. السمين الحبي، الدار المصون، ترجمة: أحمد بن يوسف، دار القلم سوريا، دمشق، ط 1، 1406د/2004م.

18. سيبويه -الكتاب-دار الجيل للطباعة-القاهرة-مصر-1423هـ/2003م.

19. السيوطي -الإتقان في علوم القرآن- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة-مصر- 1394د/1974م.

20. السيوطي-الأشباه والنظائر في النحو-ج 2 -دار الكتاب العربي- بيروت-لبنان-ط 1- 1406د/1985م-.

21. الشيخ أحمد الطنطاوي- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة-دار المعارف-النيل- القاهرة- ط2-د.ت .

22. الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور- تفسير التحرير والتنوير- الجزء الثلاثون- الدار التونسية للنشر- تونس 1405هـ/ 1984م-.

23. الصاحب بن عباد- المحيط في اللغة- ترجمة محمد آل ياسين-عالم الكتب-القاهرة-مصر- ط1-1414هـ /1994م-

24. عبد الرحمان بن ناصر السعدي- تيسير الكريم الرحمان، في تفسير كلام المنان- دار ابن الجوزي- القاهرة -مصر- 1416هـ-.

25. عبد السلام محمد هارون-رسائل الجاحظ- مكتبة الخانجي-القاهرة مصر-ط1- 1991م.

26. عبد الفتاح أحمد – ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل –دار عمار– عمان–الأردن–1407هـ/1987م– ط1.

27. علي الفارسي– الحجة في القراءات السبع–ترجمة، بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا– ط1، 1404هـ/ 1984م.

28. كاظم الظواهري– بدائع الإضمار القصصي في القرآن الكريم– كلية اللغة العربية– القاهرة– مصر– ط1– 1412هـ/ 1991م.

29. القيرواني– العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده– دار الجيل –القاهرة–مصر–ط 2– 1963م–

30. المبرد– المقتضب– ترجمة محمد عبد الخالق– لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة –مصر– 1415هـ/1994م– ج2–.

31. محمد الأمين مختار، الإضمار البلاغي في القرآن الكريم، دار الثقافة، الإمارات، ط 1، 2014م.

32. محمد التونجي–المعجم المفصل–(الجزء 2)، دار الكتب العلمية– مصر–القاهرة–ط 2– 1419هـ/1999م.

33. محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ، الدار التونسية للنشر، تونس، ط 2 ، 1884.

34. محمد أمين مخطوط، الإضمار البلاغي في القرآن الكريم، دار الثقافة، حكومة الشارقة، الإمارات، ط1.

35. محمد رشاد، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية–عالم الفكر–القاهرة–مصر– 2001م –

36. محمد عبد الوهاب شحاتة–مفهوم الاستغناء في اللغة العربية– دار المنظومة– القاهرة–د.ط– د.ت–.

37. محمد علي الخولي-قواعد تحويلية للغة العربية- دار الفلاح ، عمان-الأردن-د.ط- 1999م.

محمود فهمي حجازي- علوم اللغة- القاهرة-المجلد الرابع-العدد الرابع-2001م .

38. ممدوح عبد الرحمان -من أصول التحويل في نحو العربية- دار المعرفة -القاهرة-مصر- د.ط- 1999م-

ج. المذكرات:

1.وردة عذبري- سمات الاقتصاد اللغوي دراسة وصفية تحليلية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002-2003م.

د. المجلات:

1. يونس جمش حنف محمد- مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية-المجلد 10-العدد 2- معهد إعداد المعلمين- نينوى-2/5/2010م.

الملاحق

السورة	الآيات	رقم الآية
البقرة	وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبۡحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾	116
البقرة	وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾	148
البقرة	وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٨﴾	08
البقرة	وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١٤﴾	14
البقرة	وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾	39
الإسراء	وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ قَالَ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ﴿٦١﴾	61
الإسراء	قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمۡتَ عَلَيَّ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٦٢﴾	62
الأنعام	وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٤﴾	34
البقرة	وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١١٤﴾	114
البقرة	وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴿١٤٣﴾	143
البقرة	وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾	23
البقرة	وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا وَصِيَّةٗ لِّأَزۡوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلۡحَوۡلِ غَيۡرَ إِخۡرَاجٖۚ فَإِنۡ	240

	خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾	
البقرة.	۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾	142
البقرة.	فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾	10
البقرة.	۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾	106
البقرة.	۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾	142
البقرة.	وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾	143
البقرة.	وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٤٨﴾	148
البقرة.	۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾	219
البقرة.	۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾	233
البقرة.	مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ	245

	وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾	
البقرة	وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٨٣﴾	83
البقرة	لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾	284
الحديد	مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ﴿١١﴾	11
الرعد	وَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۡهَٰرٗاۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣﴾	03
الروم	وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ ﴿٣٩﴾	39
الزمر	قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾	28
النحل	وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾	24
سبأ	أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿١١﴾	11
عبس	لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ﴿٣٧﴾	37
يوسف	إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٢﴾	02

الفهـــــرس

الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ–ب
مدخل: مظاهر الاقتصاد اللغوي.	**2**
الفصل الأول: مفهوم الاستغناء	**10**
المبحث الأول:الاستغناء لغة.	11
المبحث الثاني: الاستغناء اصطلاحا.	14
المبحث الثالث: الاستغناء عند القدماء.	17
المبحث الرابع: الاستغناء عند المحدثين	33
الفصل الثاني: الاستغناء والمصطلحات القريبة.	**37**
المبحث الأول: الاستغناء والحذف.	38
المبحث الثاني: الاستغناء والإضمار	47
المبحث الثالث: الاستغناء والتقدير	56
المبحث الرابع: الاستغناء والاتساع	60
الفصل الثالث: نماذج من سورة البقرة.	**64**
خاتمة.	**77**
قائمة المراجع.	**79**
الملاحق	**85**